بسم الله الرحمن الرحيم

(الآيات أم الروايات ؟)

استمعت لسَلَفي يذكر أدلّة وجوب اتباع السنة، على الفهم الشائع للسنّة وليس فهمنا نحن، فتعالوا ننظر في هذه الأدلّة إن شاء الله واحدة واحدة باختصار.

١-يقول أن السنّة كُتبت في عهد النبي، ورويت كتابتها عن أكثر من خمسين صحابياً.

أقول: لماذا إذن لم تُنقل كتب السنّة مثل ما نقلت صُحف القرءان؟ لماذا لم تُروى وتنقل وتنشر هذه الصحف كما نُشرت صحف القرءان؟ هذا أوّلاً.

ثانياً، لماذا لم يضع النبي كتّاباً للسنّة كما وضع كتّاباً للقرءان؟

ثالثاً، لماذا فقط ٥٢ صحابياً نُقل أنهم كتبوا السنّة، والصحابة كانوا بعشرات الآلاف، بل هو نفسه سيقول بعد ذلك بأن عدد الصحابة الذين رووا السنّة هم أكثر من ألف وبعضهم يزيد على هذا العدد، حسناً، ليكن ألف أو حتى عشرة آلاف، فلماذا من بين هؤلاء الألف لم يكتب إلا نحو خمسين منهم؟

رابعاً، لماذا رفض أبو بكر في إمارته نشر الخمسمائة حديث التي كتبها عن النبي بل أحرقها، ولماذا نهى عمر عن التحديث أيضاً في فترة إمارته كما هو

مشهور، ولماذا ينقل علماء الحديث أنفسهم في مصنّفاتهم وجود فرقة من الصحابة رفضت كتابة الحديث، إذا كانت سنّة النبي وطريقة الصحابة هي كتابة السنّة فهل هؤلاء كلهم عصاة ومخالفين للسنّة؟

خامساً، لماذا روت كتب الحديث نفسها نهي النبي عن كتابة الحديث عنه بل قال "مَن كتب عنّي غير القرآن فليمحه"، مع أنهم أنفسهم رووا عن النبي أنه قال لعبد الله "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق" يشير إلى فمه الشريف صلى الله عليه وآله وسلم.

لا يستطيع أن يقول كما يقولون: النهي كان من أجل الخوف من اختلاف السنّة بالقرءان. لأن قوله بأن السنّة كتبت في عهد النبي من أكثر من خمسين صحابياً، وقوله بأن النبي أمر بكتابة السنّة كما في حديث عبدالله صاحب الصحيفة الصادقة، ينقض هذه الحجّة. وكذلك ينقضها استمرار أبي بكر وعمر بالنهي عن كتابة الحديث، بل استمر الأمر حتى عهد عمر بن العزيز على القول المشهور وحصل ذلك بالإكراه كما قال الزهري. فحتى بعد كتابة نسخة أبي بكر من القرءان، كان من المفترض أن يكون القرءان قد أُحكِم على قولهم وزعمهم، فما باله أحرق الصحيفة ذات الخمسمائة حديث وأصابه الأرق بسببها كما يروون هم. فإذا كان وهو ثاني اثنين إذ هما في الغار كما يقولون، وكتب بنفسه

وأشرف بنفسه على ما كتب، لم يطمئن حتى أحرق الصحيفة، وقل مثل ذلك في عهد عمر وقد كان الصحابة موجودون.

بل لماذا لم يسارع عمر إلى كتابة السنّة خشية أن يموت الذين شهدوها وكما تعلمون السنّة مفرّقة لأنها أقوال وأفعال وتقريرات وأحوال النبي وما شهده كل واحد من الصحابة منه فكان الأولى بعمر أن يسارع إلى كتابة السنّة قبل موت هؤلاء كما سارع إلى كتابة القرءان بعد وقعة اليمامة خشية أن "يذهب قرآن كثير" على زعمهم.

٢-قال: كيف كان النبي وأصحابه يصلّون إلى بيت المقدس وهذا لم يرد في القرآن.

أقول: قد بيّنا هذا الأمر في مقالة سابقة فلا نعيده هنا بتفاصيله. لكن في الجملة نقول.

أوّلاً، وأين في القرءان أن القبلة كانت "بيت المقدس" ؟! هذا الغافل يحتجّ لـ "السنة" بأمر ورد في السنّة ! يريد أن يبيّن عدم كفاية القرءان بالإتيان بأمر لم يرد في القرءان ! (هذا مرض سَلفي عريق، فلنعرض عنه).

ثانياً، يريد الغافل أن يقول "بما أن القرءان ذكر تغيير القبلة إلى المسجد الحرام ولم يذكر الصلاة إلى بيت المقدس فهذا دليل على أن الصلاة إلى بيت

المقدس كانت بوحي من الله إلى النبي لم يريد في القرءان أو كانت بأمر النبي فقط الذي كل أمره حق". لكن مثل هذه الحجّة لا قيمة لها لأنها تنعكس ضدّه بسهولة. بدليل أن تغيير القبلة بإقراره جاء في القرءان، فلماذا جاء التغيير في القرءان إذن؟ لماذا لم يأتي بطريق خارج القرءان ولماذا لم يأمر النبي به مباشرة بدون الحاجة إلى وحي القرءان على قولهم إن كان النبي يشرّع من عند نفسه وتشريعه من نفسه هو وحي من الله أيضاً ولو لم يرد في القرءان؟ لماذا " قد نرى تقلّب وجهك في السماء فلنولينّك قبلة ترضاها"، لماذا انتظار ذلك إذا كان النبي يأمر من عند نفسه وأمره شريعة. فإن قالوا: بل جاء بوحي لكن هذا الوحي ليس في القرءان. نقول: برهانكم إن كنتم صادقين. هذه دعوى، لا يوجد ولا حتى في السنّة التي تحتجّون بها أن الله أوحى إلى النبي بالصلاة إلى بيت المقدس ولا ادعى النبي ذلك حتى في الروايات التي بأيدينا.

فإن قال: فما هي القبلة قبل تغييرها؟ فلنا على ذلك أجوبة.

منها، أن هذه المعلومة مثلها مثل عدد ألواح سفينة نوح ولون قميص يوسف، هي معلومة لم يذكرها القرءان فهي غير مهمة لمقاصد القرءان.

منها، أنها كانت سماوية، بدليل "قد نرى تقلّب وجهك في السماء" والذي يفسّرونه هم بأنه نوع من الهمّ وكأن النبي كان ينظر في السماء ليقول بنظره هذا "يا رب أنزل عليّ وحياً بتغيير القبلة"، لكنه يحتمل وجهاً آخراً وتشهد له

آيات وهو أنهم كانوا يصلّون قِبَل المشرق والمغرب، بمعنى أن وجوههم كانت قِبَل المشرق في صلاة النهار مثلاً وقِبَل المغرب في صلاة الليل أو العكس، ولذلك جاءت آيات مثل "ليس البرّ أو تولّوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب" وهي في سورة البقرة ذاتها التي ورد فيها الأمر بالمسجد الحرام، وكذلك جاء آية "لله المشرق والمغرب" وآية "قل لله المشرق والمغرب"، ثلاث مرّات يذكر أمر التولّي في آيات تشير إلى أمر القبلة مباشرة أو عرضاً.

لكن إن شئنا التنزّل، يمكن أن نقول ما يلي: بما أن التوراة كتاب الله وفيها هدى ونور، وبما أن الله ذكر الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصا، وبما أن القرءآن أقرّ حكم التوراة كقوله "فأتوا بالتوراة فاتلوها" وقال "كيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله"، وأقرّ بوجود بني إسرائيل في المدينة ولذلك خاطبهم في آيات كثيرة، بناء على هذه المعطيات يمكن أن نقول: فهم النبي من القرءان أن القبلة هي المسجد الأقصا حسب التوراة التي عند بني إسرائيل، إلى أن يأتي أمر آخر في القرءان، "قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين" يشير بذلك إلى التوراة والقرءان، بالتالي حتى إن افترضنا أن النبي كان يتوجّه نحو المسجد الأقصا فإن ذلك يكون مفهوماً من القرءان ذاته، وليس بوحي من خارج القرءان ومفارق له، بل هو وحي تفهيم قرءان إن شئت.

هذه ثلاثة أجوبة، واحد منها يكفي لإبطال حجّته.

٣-استشهد بآية {ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليُخزي الفاسقين} وقال ما حاصله: عبّر القرءان هنا بأن هذا كان {بإذن الله} بالرغم من أن أنه لم يرد في القرءان أمر بقطع اللينة. فإذن الله هذا تبيّن بالسنّة وليس بالقرءان. فالسنّة معبّرة عن إذن الله وإن لم ترد في القرءان.

أقول: استشهاد باطل. لأن الآية لم تذكر احتمالاً واحداً، بل قالت {ما قطعتم..أو تركتم} فذكر الضدّين، فلم يخصص أحدهما، فلا يستطيع الادعاء بأن أمر الله جاء بواحد منهما بالخصوص حتى يحق الله الادعاء بأن لله أمر لم يرد في القرءان.

وبعد، {فبإذن الله} لا تشير إلى الإذن التشريعي دائماً لكن قد تشير إلى الإذن التكويني. كما قال مثلاً في السحر "وما هم بضارّين به من أحد إلا بإذن الله".

كذلك قوله تعالى {ما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله وليعلم المؤمنين} فمن الواضح أن الله لم يأمر النبي في وحي بأن يحصل العصيان من الذين ءامنوا لأمر النبي أو أن يريدوا الدنيا فتحدث الهزيمة وما أشبه.

ثم قال الله "فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم" فهذه خاصية للمؤمنين أن يكون فعلهم فعل الله، فقد يعبّر ذلك عن إذن الله أيضاً.

كذلك قال {ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله} والإنسان لا يستجلب على نفسه المصائب طاعة لأمر تشريعي من الله وبوحي منه، لكنه عبارة عن الإذن التكويني التدبيري لله تعالى، وإن لم يكن عن وعي مسبق بأمر الله التشريعي وطاعةً له.

فلا ضرورة إذن تثبت أن إذن الله يعني إذن تشريعي عبر وحي كلامي للرسول سواء كان قرءاناً أو غير قرءان. ولعل أغلب مواضع ذكر إذن الله أو حتى كلّها باعتبار وهي تسعة عشر موضعاً في القرءان كلها تعبّر عن إذن تكويني وتدبيري وأمري غيبي، وليس إذن بمعنى إعطاء أمر تشريعي كلامي بمعنى الرسالة. فدراسة آيات "إذن الله" في القرءان كافية لإبطال حجّته هذه.

ثم إن النبي مأمور بالقتال في الكتاب، و"الصحابة" انتظروا سورة ليقاتلوا كما قال "ويقول الذين ءامنوا لولا نُزّلت سورة فإذا أُنزلت سورة محكمة وذُكر فيها القتال"، فحتى القتال كان بأمر الله، ومواضع القتال وكيفيته وشؤونه فصّلها الله في كتابه، وبها يعمل الرسول والذين ءامنوا بحسب تعقلهم لها، كقوله "إن جنحوا للسلم فاجنح لها" ونحوها من آيات في أمور القتال، فإذا

كان الأمر مفوضاً إلى الرسول نفسه لا يحتاج فيه إلى قرءان، فما بال الذين ءامنوا ينتظرون سورة وما بال القرءان ينزل بتفاصيل مثل هذه أصلاً؟

بناء على أمر القتال، والنهي عن الفساد في الأرض بشكل عام، جاءت آية {ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة فبإذن الله}، فالقطع كان من باب الفساد في الأرض، كما أن ترك اللينة من باب إعانة الظالمين بترك أموالهم لينفقوها في حربهم العدوانية ضد المؤمنين، كلاهما مُشكل بحسب بعض آيات القرءان، فجاءت هذه الآية تبيّن أن القطع له وجه حق والترك له وجه حق يُستثنيان من تلك القاعدة العامّة الناهية عن إهلاك الحرث وكذلك القاعدة العامّة الناهية عن التعاون على الإثم والعدوان وإعطاء المال للسفهاء، وآيات أخرى من هذا القبيل. والقرءآن يبين بعضه بعضاً، وما قد تحتمله بعض الآيات من الدلالات غير الصحيحة تأتي آيات أخرى لتقيمها وتبيّنها وتنفي الشكّ في فهمها.

بل على العكس تماماً مما يريد الخصم، فإن نزول هذه الآية دليل على أن النبي والمؤمنين ينتظرون الوحي ليبيّن لهم ما هم فيه ويقوّمهم ويقوّيهم. فلو كان أمر النبي ولو بدون قرءان يكفي، فلماذا نزلت الآية أصلاً، فإذا كان النبي أمرهم بالقطع فالقطع حق، وإذا أمرهم بالترك فالترك حق، والسلام، فما الداعي للآية على قولهم إذن.

إذن لا حجّة له من أي وجه نظرت.

٤-احتج بآية النساء {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليماً} وقال: قضاء النبي بالسنّة وليس بالقرءان. فهل يجب تحكيم النبي أم لا.

أقول: تقابل هذه الآية وتعدّل فهم الناس لها قوله تعالى "وكيف يحكّمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله". فحين يتبيّن حكم الله للناس من كتاب الله، فهو ما يجب عليهم الأخذ به.

لكن في حال لم يتبيّن للناس الحكم من كتاب الله، واختلفوا وتشاجروا، الآن ما العمل؟ هنا تأتي {حتى يحكموك فيما شجر بينهم} لاحظ موضوع التحكيم هو {فيما شجر بينهم}، فالآية خاصّة في موضوع محدد هو الشجار بين الناس. اقرأ الآية في سياقها، فالآية مرتبطة بما قبلها وحتى بدليل الفا من {فلا وربك}. المقطع يبدأ بقوله {ألم ترَ إلى الذين يزعمون أنهم ءامنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيدا. وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدّون عنك صدوداً} إلى أن ذكر {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم}. فالآية تتحدث عن منافقين يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت بدلاً من التحاكم إلى {ما أنزل الله وإلى الرسول}. وهنا

تجد نزعة النفاق في هؤلاء الذين يفرّقون ما بين رسول الله وكتاب الله، وكأن رسول الله يحكم بغير كتاب الله ويحكم بغير ما أنزل الله، كيف وفي الكتاب نفسه اعتبار مَن يحكم بغير ما أنزل الله ظالماً كافراً فاسقاً، وتلك الآيات تبيّن أن ما أنزل الله هو كتبه كالتوراة والإنجيل والقرءان، وأثبت نفس الأمر للرسول مع القرءان. "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله" إذن هو يحكم بما أنزل الله إليك من الكتاب بالحق. الحاكم بالكتاب قد يصيب وقد يخطئ معنى وتطبيق الكتاب، لكن الرسول هو الحاكم بالكتاب الذي لا يخطئ لا في فهم المعنى ولا في تنزيله على الواقع. لكن حكمه مع ذلك هو بالكتاب، وميّزته أن فهمه صواب وتطبيقه صواب.

سياق الآيات عن منافقين لا يريدون لا الكتاب ولا الرسول أصلاً. وقوله "رأيت المنافقين يصدّون عنك" فقوله "عنك" هنا تحتمل الإشارة إلى مجموع ما أنزل الله والرسول على أساس الوحدة بينهما كما مرّ وقد تحتمل الإشارة إلى الرسول دون ما أنزل الله وله وجه أيضاً.

أما الاحتمال الأول، أي أن إفراد ضمير "عنك" يدل على ما أنزل الله والرسول معاً، فله شواهد كثيرة في القرءان، كقوله "حتى تأتيهم البيّنة. رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة. فيها كتب قيمة" فأفرد "البينة" بالرغم من ذكره للرسول والصحف معاً. شاهد آخر، "إذا قرأت القرءان جعلنا بينك وبين الذين

لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً. وجعلنا على قلوبهم أمنّة أن يفقهوه" فبالرغم من أن الكلام عن النبي القارئ للقرءان ذكر الضمير الراجع إلى النبي فقط " جعلنا بينك" وليس "بينكما" بل أفرد "بينك" فجمع ببين القرءان والقارئ النبوي في ضمير واحد للوحدة التي أشرنا إليها بينهما من وجه. شاهد ثالث {وكيف تكفرون وأنتم تُتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ومَن يعتصم بالله فقد هُدي إلى صراط مستقيم} ولم يقل "ومن يعتصم بالله وآياته ورسوله" بل جمع بين آياته ورسوله في اسمه تعالى فاعتبر الإيمان بآياته ورسوله هو عين الاعتصام به سبحانه. ويكفيك أن تقرأ "الله ورسوله أحقّ أن ترضوه" فأفرد ضمير الرضا "ترضوه" ولم يقل "ترضوهما" بالرغم من قوله قبلها "الله ورسوله"، فلا تفريق بين الله ورسوله، ولا بين الرسول ورسالته. على هذا الاعتبار، يقول الصدّ "عنك" في الآية يشير إلى {ما أنزل الله وإلى الرسول} معاً، على أساس أن {ما أنزل الله} هو مصدر الحكم والرسول هو الحاكم بذلك المصدر، وهو نصّ "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله" فالرسول رأيه رأي إلهي وليس رأي هوى ولا رأي شخصي عادي يصيب ويخطئ في فهم كتاب الله المنزل بالحق.

لكن الآية تحتمل وجهاً آخراً وهو أن من خصال المنافقين محاولة الأخذ بكتاب الله والصدّ عن حكم رسول الله، حتى يخلو لهم المجال لتحريف كتاب

الله والعبث به كما يشتهون. نعم، هذا محتمل، لكن هذا لا ينطبق على كل المؤمنين والمسلمين، بل هو من شأن المنافقين فقط. ثم هذا بالنسبة للرسول الحي الحاضر، فالآية لا تتحدّث عن روايات معنعنة عن الرسول فيها سبعين علّة وعلّة، كلا، الآيات وكما يقرّ الجميع تتحدّث عن حالة وجود رسول حي حاضر متواجد بنفسه ليحكم بكتاب الله، ومع ذلك يصدّ عنه مَن يصدّ رغبة إلى الطاغوت وتحكيمه، وليس رغبة إلى تحكيم أولي العلم ولا المؤمنين ولا أهل الذكر، بل رغبة في الطاغوت تحديداً وبنصّ القرءان "يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت". فحتى هذا الوجه الأضعف في فهم الآية، والاحتمال الأخفى فيها، لا حجّة لهم فيه لا من قريب ولا من بعيد.

نحن الآن لسنا في وضع وجود الرسول ليحكم بالكتاب حتى يأتي شخص بهذه الآية وكأن مدونة الموطأ أو البخاري تساوي ذات الرسول والعياذ بالله. هذا أمر لا يقول به إلا مجنون، بل كافر بالضرورة، لأن معنى كلامه أن أي نقد لأي رواية في أي مدونة حديث هو طعن في حكم رسول الله وكلامه، ثم ماذا هل البخاري يجسّد الرسول ومسلم يجسّد الرسول والترمذي أيضاً والحاكم النيسابوري وابن أبي شيبة، مهما كان بينهم من التعارض والتنافر والتناقض الصريح الصارخ.

السؤال ببساطة: هل نقد الرواية يساوي نقد الرسول؟ إن قالوا نعم، فقد كفّروا كل علماء الرواية لأنه لا يوجد منهم إلا مَن كفر بروايات ولعلها صحيحة لأن بعضهم يقول بصحتها أو حسنها أو ضعفها أو وضعها بينما البعض الآخر يقول بعكس ذلك وكلهم علماء معتبرين عندهم. إن قالوا بأن نقد الرواية ليس نقداً للرسول، فقد أثبتوا أن الرواية غير الرسول، بالتالي لا مجال لتنزيل آية {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك} على هذه المدونات الروائية.

ثم الآية تقول {يحكموك فيما شجر بينهم}، فقيّدت التحكيم {فيما شجر بينهم}، بينما "السنّة" لا تتعلّق فقط فيما يشجر بين الناس، بل فيها أقوال وأفعال وأحوال وصفات وتقريرات الرسول حسب تعريفاتهم وواقع المدونات، بل فيها أيضاً أقوال وأفعال وشؤون الصحابة وأهل البيت طبعاً بعضهم وليس كلهم وكذلك بعض التابعين لهم وليس الكل، فحتى لو فرضنا أن {يحكموك} تدل على ذلك فكيف تدل على ما سوى ذلك من أمور غير الرسول.

ثم الآية تقول {ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليماً} ومعلوم أن الروايات كلّها ظنّية الثبوت بشكل عام، وأقلّ القليل منها يمكن أن يكون قطعي الثبوت وحتى هذا فيه كلام لكن لنفرض ذلك جدلاً، فلابد من وجود نوع من الحرج أو نوع من عدم التسليم المطلق بسبب الظن الموجود في

نقلها وثبوت نسبتها إلى الرسول من حيث اللفظ. ثم من حيث المعنى أيضاً توجد درجة قطعاً من الظنّية والشك والاحتمالات، ولذلك تجد اختلافات كثيرة فيها وفي فهمها بالضرورة، ومن هنا تعددت المذاهب حتى شملت في كثير من المسائل القسمة العقلية المحتملة في كل مسألة وكلهم يعتمد على رواية أو فهم لرواية بدرجة أو بأخرى. فيستحيل أن يوجد ما ذكرته الآية من عدم الحرج والتسليم المطلق لهذه الروايات. وحيث استحال تطبيق الآية على الروايات، فالروايات ليست مصداقاً للآية. وهذا بالضبط الواقع في ذلك الزمان الذي نزلت فيه الآية، فإنها كانت عن رسول حي حاضر يحكم بين الناس بما أنزل الله، ولذلك تتنزّل الآية على ذلك الواقع تنزّلاً نظيفاً واضحاً. فمن الغلو الفاحش اعتقادهم بأن تحكيم الروايات يساوي تحكيم الرسول، من الغلو في الروايات.

ثم الآية في سياقها تعزز هذا المعنى البديهي والذي يقرّون به بسهولة وتجده في التفاسير التي عندهم أيضاً. فالآية التي قبلها مباشرة تقول {ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك} وكذلك قبلها بآيتين عن نفس المنافقين يقول {ثم جاؤوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً}، فهي تتحدث عن رسول يجيء إليه الناس ويخاطبونه لأنه حي حاضر بينهم. إلا أن يقولوا بأن إنساناً يستطيع أن يجيء إلى صحيح البخاري ويستغفر عنده الله ! فهذا إن صحّ من باب تنزيل

الآية إلى درجاتها الدنيا، فإنه ليس المفهوم الأولي للآية، لكن يبقى إشكال {استغفر لهم الرسول} فهل سينطق صحيح البخاري ويستغفر لك الله على أساس أنه الرسول؟ أم أنك حين تجيء إلى صحيح البخاري سيحدث نوع من الاتصال الروحي بينك وبين الرسول القائم في عالم الغيب وسيستغفر لك الله هناك؟ احتمالات، لكنها كلها بعيدة عن ذهن الخصم السلفي، والأهمّ من ذلك أنها كلها خروج عن النص الظاهر للقرءان كما يعلم الجميع. وإشكال آخر أن اعتبار المدونة الروائية تساوي الرسول يعني أن كاتب المدونة كان يخلق الرسول ! فهذا أمر عظيم. وقوم لا يعقلون ما يقولون هم وما ينبني عليه وما يترتب عليه أدنى درجة من أن يعقلوا كتاب الله.

الحاصل: ليس في الآية لا في ذاتها ولا في سياقها ولا في احتمالاتها ما ينفع الخصم في جعله "السنّة" الروائية مساوية لذات الرسول الذي يحكم بما أنزل الله ويحكم فيما يشجر بين الناس. ولو صدقوا في هذا المعنى، لوجب أن يضعوا كتاب رواية في كل محكمة شرعية وما على الناس إلا أن يذهبوا إلى صحيح مسلم أو سنن الترمذي ويجلسوا أمامه ويعرضوا عليه قضيتهم وما شجر بينهم حتى يحكم الكتاب بينهم لأنه الرسول، ثم يسلّموا تسليماً. سيريح هذا الأمر القضاة جدّاً، خصوصاً قضاة النار وما أكثرهم في محاكم الوهابية !

٥-قال ما حاصله: القرءان يأمر بالتأسي مطلقاً بالنبي، وفي القرءان الطاعة للنبي مطلقة غير مقيدة، لقوله تعالى {لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة} وقال {فاتبعوني يحببكم الله} وقال {مَن يطع الرسول فقد أطاع الله}. فأين قيّد القرءان التأسي والاتباع والطاعة فقط بما يوافق القرءان؟

أقول: لا يخفى أن الخصم هنا يغالط مغالطة صريحة حين يفترض أن ما بيده من المرويات وما صححه مَن صححها منهم يمثّل النبي تمثيلاً تامّاً بحيث تكون مروياته عن رجاله وآراء بعض الشيوخ عن تلك المرويات من حيث التصحيح والتحسين والتضعيف وبعد ذلك فهمه هو لما صح عندهم من المرويات يتماهى مع حقيقة النبي تماهياً كلّياً. لأنه بدون هذا الافتراض لا يستطيع أصلاً إقامة هذه الحجّة. فهذه المغالطة الأولى. لكن لندع هذا جانباً، وننظر فقط في المسألة القرآنية بإذن الله.

الأمر الأول، الخصم يبحث عن القيد القرآني على التأسي والاتباع والطاعة للنبي. الجواب هو القرءان ذاته، كلّه. لأنه يبحث عن أمر هو من المُسلّمات القرآنية في آيات كثيرة جداً. مثلاً، حين يقول للنبي {يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين} أو {عفا الله عنك لم أذنت لهم} أو {يا أيها النبي لم تحرّم ما أحلّ الله لك} أو {وتخفي في نفسك ما الله مبديه} أو جميع الآيات الأخرى التي تبيّن معاصي وذنوب وأخطاء الأنبياء والرسل مثل "وعصى آدم

ربّه" أو "ولا تكن كصاحب الحوت" ونحوها، هذه الآيات كلّها تبيّن أن لا مطلق إلا الله تعالى، وحتى الرسل لا إطلاق في طاعتهم والتأسي بهم واتباعهم. وإلا لوجب علينا جميعاً أن نتأسى بالنبي في تحريم ما أحلّ الله لنا ابتغاء مرضاة أزواجنا، وكذلك نتبعه في إخفاء ما أمرنا الله بإبدائه في بعض الأمور، وكذلك نكون مثل صاحب الحوت ونفتن أنفسنا كداود ونعصي أمر الله كآدم وندعو على قومنا كنوح ونقتل كموسى. فالرسل هم الرسل، وقد قال الله للنبي "فبهداهم اقتده" فقيّد الاقتداء بهداهم، نعم بالهدى وليس بغير الهدى منهم.

الأمر الثاني، سؤال الخصم يفترض أن النبي كان على حال يخالف القرءان، لأن أمر النبي لا يخلو إما أن يكون موافقاً للقرءان أو مخالفاً للقرءان أو لا موافق ولا مخالف، هذه القسمة العقلية. لكن القسمة الواقعية هي أنه إما موافق وإما مخالف ولا ثالث بينهما، بدليل "ما فرّطنا في الكتاب من شيء" وبدليل أنه أمره باتباع كتاب الله والحكم به و"كان خُلقه القرءان" كما قالت عائشة في الرواية المشهورة. فالكلام واقعياً يرجع إلى الموافقة أو المخالفة للقرءان. والموافقة قد تكون موافقة في الجملة أو موافقة في التفاصيل. مثلاً: لو جاءتنا رواية أن الرسول أعطى من الصدقات لغير الأصناف الثمانية الذين فرض الله الصدقات لهم وحصرها بهم "إنما الصدقات للفقراء.." ثم نفترض

أن الرواية أثبتت أن الرسول لم يعطي الأصناف الثمانية، فهذه الرواية مخالفة للقرءان جملة وتفصيلاً. لكن لو افترضنا أن رواية أثبتت نوعاً من الفقر لم نعقل نحن تفصيله من القرءان، لكن الرسول أعطى على أساس أن المُعطى داخل تحت بند "الفقراء" أو "المساكين" وقد علمنا أن المسكين له أكثر من مفهوم أو درجة، فالرواية موافقة للقرءان. فما سكت عنه القرءان، أو ما تركه القرءآن عامّاً، فالعمل به ليس مخالفاً للقرءان. لكن إن رأينا رواية تزعم أن الرسول حكم بغير الحكم الذي في كتاب الله، أو حرّم طعاماً مما لم يذكره الله وقد قال " فصّل لكم ما حرّم عليكم" ولا "لا أجد في ما أوحي" في أمر تحريم الأطعمة، أو علّم عقيدة في القرءآن خلافها، فهذه ونحوها روايات مرفوضة. جهلك بأعماق القرءان لا يعني أن النبي كان يحكم بغير القرءآن، فالقرءان أوسع وأعمق وأكبر من أن يحيط به أي إنسان، وكذلك فهم النبي للقرءان أعظم من فهم أي إنسان آخر. هذا حق. لكن هذا لا ينفع لردّ الاعتراضات القرآنية على أي رواية أيا كان مضمونها، فالاعتراض المفصّل لا يُردّ عليه بردّ مجمل مثل " وهل تفهم أحسن من النبي" فالفرضية هنا خاطئة وهي أن ما نُقل وفهمنا لما نُقل يمثّل النبي وهو محلّ النزاع ابتداءً.

الأمر الثالث، حجّة الخصم تخالف حتى الروايات ذاتها. ففي الروايات أن النبي أمر أمراً فعصاه بعض أصحابه، وفيها أن بعضهم كذب عليه في عصره،

وفيها أن منهم مَن فهمها فهماً خاطئاً، وفيها أن بعضهم نسي ما قال النبي، وفيها أن النبي قال عن القرءآن "مَن ابتغى الهُدى في غيره أضلّه الله" وأن المخرج من الظلمات هو كتاب الله فلا يمكن افتراض أن حال النبي "غير" القرءان بل هو من القرءان وإلا فليس من النبي. بالتالي لا يمكن افتراض أن ما نُقل يمثّل تماماً حال النبي حتى يقال بأن اتباعه مطلقاً هو اتباع النبي.

الأمر الرابع، كتاب الله أثبت قيداً حتى في طاعة سيدنا محمد، لأنه قال {أطيعوا الرسول} فأثبت الطاعة له من حيث أنه {الرسول}، فما لم يكن من شأن {الرسول} فخارج عن الأمر بالطاعة. وهذا أمر أقرّه جميع العلماء فيما أعلم بشكل عام، وذلك لأنهم فرّقوا ما بين أحوال سيدنا محمد عليه السلام كرسول أو كإمام جماعة أو في أموره الشخصية والعائلية ونحو ذلك من فروق. فلو كانت {أطيعوا الرسول} و {فاتبعوني} مطلقة حرفياً لوجبت الطاعة ولزم الاتباع في كل شيء صغير وكبير على الرجال والنساء وهذا مستحيل كما لا يخفى على أحد. فطريقة هذا السلفي السخيفة في الاعتقاد بأنه يأخذ القرءان بحرفية لا تنفعه، وهي خلاف منطق القرءان ذاته، كقوله "الذين قال لهم الناس" فحرفياً تعني أن جميع الناس من الهند والسند قالوا لهم "إن الناس قد جمعوا لكم" وهذا كذب يقيناً ولم يقل به أحد ولا هذا المتكلّف البارد يقول به. كذلك قول الله "الله خالق كل شيء" هذا السلفي الجامد لا يقول بأن الله

خلق القرءان بالرغم من أن القرءان شيء بل في القرءان الله تعالى شيء "قل أي شيء أكبر شهادة قل الله" فهل الله خلق الله عنده لأن القراءة الحرفية للقرءآن تعطي ذلك. كذلك قال الله في التوراة والإنجيل "هدى للناس" في بداية آل عمران، فهل يعتقد هذا الوهابي أن التوراة والإنجيل مثل القرءان هدى لجميع الناس لا فقط لبني إسرائيل. والأمثلة كثيرة جداً في هذا الباب.

وإن أردت قيداً لفظياً أيضاً في الطاعة، فها هو أمامك {يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك...ولا يعصينك في معروف} فهذا قيد لفظي أيضاً، {لا يعصينك في معروف} ولم يقل "ولا يعصينك" مطلقاً، بل قيّد {في معروف} بالتالي حتى طاعة النبي لابد أن تكون {في معروف} وليست في منكر. والخطاب هنا حرفياً للنبي {يا أيها النبي}، وموضوعها يتعلّق بالبيعة وأمور عملية إيمانية مثل "لا يشركن بالله شيئاً" وعملية اجتماعية مثل "لا يسرقن". فالأمر بالطاعة {يا أيها الرسول} جاء مطلقاً، لكن {يا أيها النبي} جاءت مقيدة بالمعروف يعني دون المنكر. فإذا ثبت القيد في الطاعة، ثبت أيضاً بما سبق القيد في الاتباع والتأسي. لذلك قال {كان لكم في رسول الله أسوة حسنة} فالأسوة من حيث هو {رسول الله}، وبحسب عمل الإنسان يتغيّر اسمه، لذلك جاءت أسماء مختلفة للذات الواحدة بحسب الأفعال والأحوال والأقوال المختلفة. من حيث الرسالة، لا خطأ ولا منكر، لكن الرسالة شيء ومطلق النبوة والحكم

وبقية التصرفات الإنسانية شيء آخر. أثبت القرءان ذنوباً له عليه السلام "يغفر لك الله ما تقدّم من ذنبك وما تأخر" و "استغفر الله" و "لم تحرّم ما أحلّ الله لك" فهل هذه أمور لابد من اتباع النبي فيها فنرتكب كل واحد منها، كلا، لا هو عليه السلام قال ذلك ولا ربنا جل علا من قبل قال ذلك. هذه دعوى بعض الناس الذين يريدون من أتباعهم قبول مروياتهم وآرائهم بدون قيد أو شرط، فنسبوا لأنفسهم من وراء حجاب اسم النبي العصمة المطلقة.

٦-القرءان بيّن القواعد العامّة لا الجزئيات، أين في القرءان تفاصيل الشريعة والعقائد والأخلاق فهذه لا وحي تفصيلي لها في القرءان، كيف تطبّق القرءان مجرّداً عن السنّة؟

أقول: هذه الحجّة هي أكبر ما يستدلّون به، وأكثر ما يذكرونه بل وعادةً ما تكون أول ما يذكرونه، وما سبق مناورات فاشلة من ذلك السلفي. لكن هذه الحجّة أيضاً هي أكبر إدانة لكل المذاهب "الإسلامية" الحالية، وإدانة لجميع الفرق بشكل عام، وتبيّن لك الموقع الحقيقي للقرءان في دينهم وحياتهم. تأمل في الحجّة جيداً وانظر ماذا تقول وانظر في القرءان لتعرف الفرق بينهما وأن القوم ضلّوا ضلالاً بعيداً.

أوّلاً، هل القرءان يبيّن القواعد العامّة لا الجزئيات هكذا مطلقاً؟ يقيناً وجزماً هذه دعوى كاذبة. افتح كتاب الله وانظر كم من التفاصيل فيه. خذ من أي باب شئت، إيماناً وعملاً وأخلاقاً. يكفي مثال واحد لنقض قوله، ويمكن ذكر أمثلة كثيرة جداً لكن نكتفي بمثال من كل باب إن شاء الله.

من باب الإيمان: لم يقل القرءان الله واحد وكفى. بل بيّن جوانب الوحدة المختلفة والردود على جميع منكري التوحيد سواء كانوا من المنكرين لله "ما يهلكنا إلا الدهر"، أو المنكرين للوحدة من أهل التثنية "لا تتخذوا إلهين اثنين"، أو المنكرين للوحدة من أهل التعدد "قل لو كان معه آلهة"، أو المنكرين للوحدة من داخلها مثل "الله هو المسيح" أو "الله ثالث ثلاثة".

من باب العمل التعبّدي: أمر ذكر الله "كثيراً"، ثم ضرب أمثلة على الكثرة كقوله "تستغفر لهم سبعين مرّة" أو "خير من ألف شهر" فهذه الكثرة العددية، وضرب أمثلة للكثرة الزمانية مثل "قم الليل إلا قليلاً. نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه" ثم بيّن ذلك تفصيلاً "أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه". كذلك في الصلاة، قال في مواقيتها "لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرءان الفجر" وقال "طرفي النهار وزلفا من الليل"، وقال في مقاصدها "إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين" و قال "إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر"، وقال في حقيقتها "أقم الصلاة لذكري" و "ادعوا الله أو

ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً. وقل الحمد لله". وهكذا في الصيام ذكر تفاصيلاً كثيرة بدءاً من التمييز ما بين الصيام والصوم أي الصيام عن الطعام والمباشرة في النهار دون الليل والصوم عن الكلام، مروراً بوقت الصيام وعدده وفديته وما إلى ذلك.

من باب الأخلاق: "لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط" وقال "لا تقف ما ليس لك به علم" وقال "اغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير"، و "إذا ما غضبوا هم يغفرون" و "فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر".

باختصار، لا يوجد أحد قرأ كتاب الله ينكر أن في القرءآن تفاصيل كثيرة جداً وكلما ازددت له دراسة وفتح الله لك ازدادت التفاصيل أمامك.

لكن ما الذي يريده هؤلاء؟ هؤلاء عملوا مثل عمل بني إسرائيل تماماً الذين لمّا جاءهم أمر "اذبحوا بقرة" صاروا ينكرنه ولا يقولون "الآن جئت بالحق" إلا بعدما تقتلهم بالتفاصيل وتضيّق عليهم تضييقاً شديداً ويقولون "يبين لنا" و "إن البقر تشابه علينا". كذلك هؤلاء أتباع المرويات والمذاهب، حجّتهم الكبرى هي أن أوامر القرءان العامّة تشابهت عليهم مصاديقها وتفاصيلها وكيفياتها، فلا يرون ذلك حقاً حتى تأتيهم بتفاصيل تضيّق عليهم أنفاسهم

وترهقهم بها، وقد وجد عامّتهم من عمّال الجن خاصّة من مفكري الإنس يضعون لهم مذاهب تزيدهم رهقاً وصار يستمتع بعضهم ببعض في الدنيا فهؤلاء يأخذون الصور العملية الضيقة من أولئك وأولئك يأخذون الأموال والجاه والفخر من هؤلاء.

ثانياً، حين يقولون "أين في القرءان تفاصيل الشريعة"، توجد مغالطة كبرى، بل أكثر من مغالطة، والقوم من "الحمير" كما لا يخفى لذلك تخرج منهم هذه المنكرات. لماذا نقول ذلك؟

لأن بحثنا معهم وواضع هذه الحجج المتحدي بها أهل القرءآن يحتج عليهم بفروع مبنية على الأصول التي هي محل البحث. بعبارة أخرى، هي مصادرة على المطلوب. هذا الحمار يدعي ثبوت "تفاصيل الشريعة" التي لا تثبت إلا بعد إثبات مسألة أصول الشريعة، فحين نقول نحن بأن الشريعة أصلها كتاب الله ويقول هو بأن الشريعة أصلها كتاب الله وكتب المرويات التي يشتهيها ويفرح بها حزبه، فلا يستطيع أن يأتي ب"شريعة" من كتب حزبه ليقول لنا "كتاب الله لا يكفي لأن هذا الفرع الذي أثبتته كتب حزبي غير موجود في كتاب الله". وحين يتفلسف الوهابي سترى عجائب لا ترى مثلها ولا في ألف ليلة وليلة ورحلات سندباد السبعة ذاتها. والحق أن هذه الحجّة لا يقول بها الوهابية

فقط، بل جميع المذاهب المعروفة الآن عموماً تقول بنفس هذه الحجّة الباطلة جملة وتفصيلاً. فالمغالطة الأولى هي المصادرة على المطلوب، كأن يقول لك "أين في القرءان أن الظهر ثلاث ركعات"؟ الجواب: نعم أين ذلك في القرءان !!؟ وهكذا في كل مسألة فرعية أخرى.

المغالطة الثانية، بل الكفر البواح، هي إنكاره لتفاصيل الشريعة التي في كتاب الله وعدم اكتفائه بها وما يُفهَم منها. هذا استنقاص وطعن في كتاب الله.

وحتى ترى مدى ضلالهم، ويا للعجب مصداقاً لما ورد في الرواية عن النبي "مَن ابتغى الهدى في غيره أضلّه الله"، تجد هؤلاء الذين لم يكتفوا بكتاب الله وطلبوا المرويات، انقلبوا بعد ذلك بالإنكار على المرويات وقالوا "حتى هذه لا تكفي بل لابد من الاجماع والقياس والمصالح المرسلة والاستصحاب... الخ"، ثم بعدما وضعوا هذه الأصول الكثيرة، التي كلها تعارض وتخالف وفيها الكثير من الخرافات والدعاوى العريضة التي لا تثبت وكل واحد يقول بهواه وهوى حزبه فيها، انقلبوا بعد ذلك على نفس هذه الأصول وقالوا "لا تكفي وحدها بل لابد من المذاهب". وهل توقفوا عند هذا؟ كلا، اختلفت عندهم المذاهب وتعارضت ورجم بعضهم بعضاً ولا يزالون، حتى قالوا "حكم الحاكم يرفع الخلاف" فجعلوا للطاغية الذين يدوسهم بقدمه ويقهرهم بسيفه حكماً في

دين الله وجعله هو المُحَكَّم فيه وحكمه يرفع الخلاف العملي ويرجّح بين المذاهب في الاختيار، فجعلوا لأي رئيس عصابة مجرمين وملعون من الملاعين الدنيويين حكماً في دين الله. لاحظ كيف بدأوا من عدم الاكتفاء بكتاب الله وانتهوا بالخضوع للطاغية الظالم الذي لعنه الله. وصدق نبأ الله {ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين. إلى فرعون وملأه فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد}. فبدلاً من أن يجعلوا حكم الله فوق كل حاكم، جعلوا لأنفسهم ديناً ينتهي إلى تحكيم كل فرعون في دين الله وحكمه، مروراً بحلقات جهنمية كثيرة طبعاً.

ثالثاً، قوله "كيف تطبّق القرءان بدون السنة"؟ فيه منكرات كثيرة.

أوّلها، طعنه في القرءان أنه غير عملي، مع أن الله قال أيضاً عن كتابه " فاتبعوه"، فكيف صار اتباع كتاب الله وهو الذي حقاً جاء الأمر باتباعه مطلقاً بدون أي قيد أو شرط بأي نحو، كيف صار "فاتبعوه" في حق القرءآن لا تنفع، لكن "فاتبعوني" في حق الرسول تنفع عملياً؟ هذا ظلم فوق ظلم.

ثانيها، أرونا أمراً واحداً في كتاب الله لا نستطيع تطبيقه بدون ما يسمّيه هو "السنة"، واحد فقط، حتى تقيموا علينا الحجّة. في كتاب الله حسب ما أحصيته بإذن الله وفضله في متن الشريعة القرآنية نحواً من ألف أمر، كلها

أوامر صالحة للعمل بها بوجه أو بآخر. أقصى ما يقولونه هو مثل: كيف تصلي؟ وقد كتبنا كتابين في ذلك ومقالات كثيرة فقط حتى نقطع كل حجّة صغيرة أو كبيرة في هذا الباب فراجع إن شئت. لكن في الجملة: الصلاة هي قراءة القرءان في العشاء الذي هو لدلوك الشمس إلى غسق الليل وفي الفجر فهذه المكتوبة، والنافلة هي قيام الليل الذي يبدأ بعد الهجود بعد العشاء وينتهي بعد السَّحَر. فالمكتوب منها صلاة العشاء وصلاة الفجر، والنافلة منها التهجّد كما فصّله في سورة المزمّل. والجمعة كل أسبوع. ثم إشكالات الروايات والمذاهب في باب الصلاة لا حلّ لها إلا بالرجوع إلى ما ورد في كتاب الله، خلافاً لما يدعيه الجهلة فإن كتاب الله حلّ لما بأيديهم وليس العكس. مثلاً، عندهم في المرويات والمذاهب أكثر من خمسة عشر صيغة للنداء للصلاة، وخلافاً كثيراً في كل مسألة تقريباً منها، فما حلّ ذلك؟ حلّه أن تعلم أن ما في كتاب الله هو الأصل، وما ورد بعد ذلك في أي صورة عملية تتناسب مع الأصل القرآني هي فرع مقبول في الجملة، فطالما أن القرءان قال "إذا ناديتم إلى الصلاة" و " إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة" فأثبت نداءاً للصلاة ولم يفصّل صورة محددة منه فهذا يعني أن أي صورة منه مقبولة كأصل فتصبح مثل "اذبحوا بقرة"، ولذلك ترى التعدد في أساليب النداء للصلاة حتى في المرويات والسيرة مثل نداء "الصلاة جامعة" ومثل الأذان مثنى مثنى أو غير لك من الصيغ الكمّية

والكيفية، ومثل جمل النداء "حي على خير العمل" أو "الصلاة خير من النوم" وما شاكل، فهذه كلّها تصبح صور مقبولة في الجملة لأنها موافقة للأصل القرآني الذي تركه الله عامّاً مفتوحاً. لكن مَن جهل هذا، فأمامه شكوك لا نهاية لها، والدليل أنه لا نهاية لها أننا حتى اليوم بعد أربعة عشر قرناً لا تزال الخلافات بين المذاهب قائمة بل وفي ازدياد، بل صار الكثير من الناس ينكرون المذاهب وما فيها من خير بشرط رؤيته في ضوء القرءآن وليس رؤية القرءان في ضوئها المنعدم أصلاً لولا القرءان. وهكذا في كل مسألة أخرى. مذاهبهم مفتقرة إلى كتاب الله وكتاب الله غني عن مذاهبهم. مروياتهم المحتاجة إلى كتاب الله الغني عنها وعنهم.

ثالثها، يوجد ادعاء مخفي هنا وهو أننا إذا أخذنا ب"السنة" فمشاكلنا العملية انتهت. والحق أنه لا مشاكلنا النظرية ولا العملية انتهت، بل بدأت وبدايتها نارية محرقة لا حد لها بمجرّد أن نقبل ب"السنة" على طريقتهم. لأنك بمجرّد ما تفتح باب "السنة" كأصل في مقابل القرءان أو مساو للقرءان أو حاكم على القرءان، فأول مسألة ستكون "أي سنة بالضبط؟" و "السنة برواية مَن؟" وهنا سيل عرم من الدعاوى الفارغة والكهانة والرجم بالغيب والظنون بل والفسوق والسباب والغيبة وما لا يحصيه إلا الله من الظلمات. ثم بعد ذلك تدخل في باب التعارض والترجيح ما بين المرويات التي تم قبولها. وهكذا.

فالخصم هنا يزعم بأننا لو اكتفينا بالقرءآن لن نستطيع أن نعمل بالدين، لكن الواقع أنه يصف علاجاً أسوأ من المرض الذي توهمه وأراد الفرار منه. أرادوا أن يفرّوا من جنّة القرءآن التي توهموها ناراً، فسقطوا في الجحيم.

رابعها هو قلب السؤال عليهم بالعدل. وهو: كيف تطبّق السنّة بدون المذاهب؟ هذا بالضبط الجدل الدائر منذ عقود تحديداً. فصار شيوخ السنّة أنفسهم يقولون لمن يريد اتباع الكتاب والسنة مباشرة: كيف تطبق الكتاب والسنة بدون المذاهب؟ تماماً كما قالوا "كيف تطبق القرءآن بدون السنة" قالوا الآن "كيف تطبق السنة بدون المذاهب". وصاروا يرفضون مَن يغربل السنة ويفهمها بغير فهم مذاهبهم وأسلافهم. ثم بعد ذلك صارت: كيف تطبق المذاهب بدون الشيوخ المسندين والمفتين المعتمدين؟ هي "خطوات الشيطان"، خطوة بعد خطوة، وأوّل خطوة خارج كتاب الله هي دائماً خطوة داخل الهاوية.

الإشكال الحقيقي الذي لا يذكره هذا وأمثاله هو أن بقولهم لا يمكن العمل بالقرءان بدون السنة يقصدون أن القرءان قابل لأكثر من صورة عملية بحسب أوامره العامّة، وهم لا يريدون أن تكون حرية اختيار الصورة بيد الناس، بل يريدون إنشاء نوع من الكهنوت الذي يفرض على الناس صورة عملية واحدة.

نرجع لمثال البقرة، وليس من قليل سُمّيت بسورة البقرة حتى على لسان النبي في الرواية الصحيحة المشهورة وعُرفت بين المسلمين بذلك من أول يوم، إن قيل "اذبحوا بقرة" فكل واحد يستطيع أن يذبح البقرة التي يريدها، على فرض أن الأمر للجميع من حيث هم أفراد، لكن مَن يريد أن يبيع بقرة معينة فقط فلن يعجبه هذا الأمر الواسع، يريد أن يضيّق على الناس حتى ينتفع هو. وهذا ما فعله أصحاب الروايات ومن بعدهم أصحاب المذاهب، ضيّقوا على الأمّة ما وسّعه الله ورسوله عليها. وإلا فلا معنى لتعدد المذاهب في الحقيقة. لأن المذهب الحق هو المذهب الذي يجمع كل المذاهب التي لها دليل بنحو من الجمع. لأن الواقع إما أن أدلّة الشريعة تسع المذاهب، وإما أنها لا تسعها. فإن كانت تسعها، يعني الأدلة جاءت بنحو يحتمل أكثر من فهم، فالأمر الشرعي إذن هو قبول كل هذه الفهوم المختلفة، يعني الحق هو الأخذ بجميع الاحتمالات بنحو ما من الجمع. وإن كانت الأدلة الشرعية لا تسع المذاهب، فالعمل بكل ما لم تسعه عمل باطل والدعوة إليه دعوة إلى باطل في نفس الأمر.

فإن قيل: لكننا متعبدون بالاجتهاد وليس بإصابة الواقع، قلنا: هذا قولكم بأفواهكم ترقيعاً لما بنيتم عليه دينكم، ثم إن كان الله لم يهدنا إلى إصابة الواقع فأي هداية إذن ضمن إجابتها في قولنا "اهدنا الصراط المستقيم" و "أن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله" وبقية آيات

الهداية؟ أي هداية بقيت للرسول من قوله "إنك لتهدي إلى صراط مستقيم" إن كان طريق الاهتداء هذا ضلّ عنه كل مَن لم يقل بالقول الصحيح الواحد الذي هو عين الواقع الشرعي، ثم هذا إقرار منهم بأنه ولا حتى "العلماء" علموا الواقع الشرعي ولا "الفقهاء" فقهوا أمر الله كما قصده الوحي، اللهم إلا واحد أو قليل منهم وهو كما ترى نسف لقاعدة الثقة بهم وبعلمهم وعقلهم وفقههم وتوفيق الله لهم.

لابد من قبول جميع ما تحتمله الأدلة الشرعية احتمالاً عقلياً معتبراً. مثلاً: قوله تعالى "يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء" ما معنى القرء؟ يحتمل أنه الحيض ويحتمل أنه الطهر، لأن القرء في اللغة هو الخروج من شيء إلى شيء، فاحتمل الخروج من الحيض إلى الطهر، أو من الطهر إلى الحيض. قال بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني. الآن، لنفرض أنه لا مجال للفصل بين القولين بحسب البحث القرآني التفصيلي، بعد استقراء جميع الآيات وتعقّلها، فهذا يعني واحد من أمرين: إما أن الله تعالى لم يحسن البيان وهذا كفر وجهل عظيم، وإما أن الله تعالى أراد معنى الحيض والطهر معاً. أما أن يقال: أراد الله إما الحيض وإما الطهر ونحن لا ندري ولا طريق لنا للدراية من القرءآن، فهذا كفر وطعن في بيان الله وطعن في كتابه. لذلك لابد أن يكون "المذهب" الصحيح هو المذهب القائل بالحيض والطهر معاً. كيف؟ بطريق من طرق الجمع، كأن

يقال: هو على التخيير وكل امرأة تختار لنفسها، أو يقال: إن كان لابد من النكاح لضرورة فتأخذ بالأسهل منهما وإن لم تكن على باب نكاح فتأخذ بالأكثر عملياً والأطول مدّة. وهكذا. لكن لابد من القول بالاثنين معاً، وإلا لكان ذلك كفراً بأحد الحكمين الذين دلّ عليهم كلام الله. وقد قال أصحاب القواعد الفقهية "إعمال الكلام أولى من إهماله"، وهو عين العقل.

على هذا الأساس، تعدد المذاهب في الأمّة هو من التفرّق السيء. لأنه لابد من قبول جميع معاني المذاهب المبنية على دليل معتبر بعد نظر "علماء بني إسرائيل" فيه، يعني علماء الأمّة وبعد حكم النبي والرباني والحبر فيه، وبعد الشورى بين المؤمنين في أمرهم، وهكذا بإعمال بقية الأصول القرآنية في باب الأمر.

نرجع إلى أصل المسألة. العمل بالقرءان بدون السنّة ممكن لأن السنّة في أحسن الأحوال هي صورة واحدة من الصور التي يحتملها القرءان. كذلك لأن "السنة" نفسها لم تأتي بصورة واحدة في كثير من الأمور، بل جاءت بالتبدل والتغير وبأكثر من احتمال في مسائل كثيرة جداً. فالسنّة نفسها وإن كانت لفظاً واحداً، والجاهل يتوهم أنها صورة واحدة منتظمة منضبطة (وعباقرة الجهل في الأمّة من الوهابية مثلاً ترى منهم العجب العجاب في هذا الباب)، إلا أنها ليست كذلك عند مَن له أدنى اطلاع على مدونات السنّة

وما خرج منها بعد ذلك من المذاهب الفقهية. حتى المذاهب الفقهية كالأربعة المشهورة وغيرها من مذاهب الشيعة والإباضية، التي بقيت اليوم لا تعبّر عن كل ما كان في الماضي، بل كانت المذاهب أكثر بكثير جدّاً، وعدد المجتهدين أكثر بكثير ممن صار الناس ينسبون لهم نوعاً من احتكار الفقه. باختصار الأمر أوسع من ذلك بكثير. ولابد من إعادة هذه السعة وإرجاعها كلها إلى أصولها القرآنية إن كانت لها أصول فيه والأخذ بها جميعاً على طريقة الجمع والتوحيد المُرَكَّب.

٧-قال: الأمّة مُطبقة على أن السنّة وحي من الله واجب الاتباع، والنبي أمر بتبليغ حديثه في الرواية الصحيحة، فكيف أطبقت الأمّة على أن السنة وحي من الله بغير حق؟ ولماذا حرص الصحابة على حفظ الحديث؟

أقول: هذه الحجّة مكوّنة من ثلاثة أقسام، كل قسم مسألة مستقلة ودعوى خاصة تحتاج إلى برهان. والسَّلفي هنا يخلط الأمور ببعضها خلطاً شنيعاً. القسم الأول دعوى أن النبي أمر بتبليغ حديثه، القسم الثاني دعوى أن الأمّة مطبقة على أن السنّة وحي ودعوى أن اتفاق الأمّة حجّة في الدين وهي مسألة الإجماع، القسم الثالث دعوى أن الصحابة حرصوا على حفظ الحديث. فتعالوا ننظر بإذن الله فيها واحدة تلو الأخرى.

القسم الأول: دعوى أن النبي أمر بتبليغ حديثه.

الجواب: أوّلاً، هذا دور منطقي، هذه مغالطة أيها الغافل، لأن البحث هو عن حجّية السنّة، وأنت تذكر رواية لتستدل على حجّية الروايات ! الذين بين المسلمين هو كتاب الله، فحين تريد تأسيس أصل آخر فلابد من الاستناد إلى كتاب الله أو العقل، لأن كتاب الله مؤسس على العقل الذي هو الحجّة بين الناس عموماً، فكما أنه لولا العقل لما ثبتت حجّية كتاب الله، فكذلك لولا العقل وكتاب الله لما ثبتت حجّية السنّة. مثلاً، حين يقول القرءان "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" أو "أفلا تعقلون" ونحوها من الآيات التي يستدل بها على حجّية الوحي لاقناع غير المؤمنين بالإيمان، فلولا العقل لما كانت هناك حجّة أصلاً لأي تعبير قرآني ولكان أي شيء يمكن أن يعني أي شيء، ولكان إمكان تعدد الآلهة مثل إمكان وحدة الإله أو عدم الإله في القيمة العلمية، ولكان قوله مثلاً "أم خُلقوا من غير شيء" لا قيمة برهانية له لأن العقل منعدم، وهذا معروف للكل. فبالعقل ثبت القرءان، وبالعقل والقرءان يمكن أن يُقام أي أصل آخر داخل دائرة الدين الإسلامي المحمدي. فحين يذكر الغافل رواية عن النبي للاحتجاج على أن الرواية عن النبي لابد من قبولها، فهو بكل بساطة طفل لا يفهم ما يقول.

ثانياً، تعال ننظر في الروايات، هل فعلاً أمر النبي بتبليغ حديثه؟ سنجد روايات متضاربة في الموضوع. فهنا احتمالات. الأول أنه أمر بالتبليغ بالقول والحفظ في الذاكرة فقط، وهذا مستبعد لأن النبي يعلم من القرءان ومن العقل قبل ذلك ومن تجربته هو نفسه مع الناس مدى نسيان الإنسان للأقوال المحفوظة في الذاكرة فقط، ولذلك تجد تضارباً في نقل الروايات الموجودة في الحادثة الواحدة مثلاً، هذا فضلاً عن أن بعض الصحابة الكبار أنفسهم اعترف بأنه لم يرو عن النبي بالرغم من كونه من أوائل المسلمين تحديداً لأنه نسي ويخشى أن ينقل كلاماً عن النبي لم يقله فيكون ممن كذب عليه فيدخل النار. الاحتمال الثاني أنه أمر بالتبليغ بالكتابة فقط، وهذا هو الأعقل والأوفق لما دلّ عليه كتاب الله كقوله "علمها عند ربي في كتاب لا يضلّ ربي ولا ينسى" وأمره بكتابة الدين لأنه "أقوم للشهادة"، لكن الإشكال هنا أنه توجد رواية في صحيح مسلم على ما أذكر نهى النبي فيها عن كتابة حديثه "مَن كتب عني غير القرآن فليمحه"، فضلاً عن أنه حتى بعد النبي كان من مذهب كثير من الصحابة النهي عن الإكثار من الرواية عن النبي أو النهي عن كتابة حديثه. فإذا كان النقل بالقول مشكوك فيه، والنقل بالكتابة مشكوك فيه، فهي احتمالات إذن ولا شيء مقطوع به. نعم توجد روايات أنه أمر بتبليغ حديثه

بالقول وحفظه بالكّابة، وتوجد روايات عن وجود كُتّاب للحديث من الصحابة، لكن هذه مُعارضة بتلك. فلا شيء قطعي إذن.

القسم الثاني:

المسألة الأول: دعوى أن الأمّة مُطبقة على أن السنة وحي. الجواب: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. ولا برهان. وها نحن إلى اليوم نبحث في الموضوع ونناقش فيه. بل ويوجد دليل في كتاب الشافعي الأمّ يثبت وجود أناس ينكرون حجّية السنّة من ذلك اليوم على ما أذكر فليُراجَع، والذين كتبوا وبحثوا هذا الأمر بتفصيل أكثر يعلمون ذلك فراجعه في مظانّه.

المسألة الثانية: دعوى أن اتفاق الأمّة حجّة. الجواب: هذه الدعوى قائمة على رواية "لا تجتمع أمّتي على ضلالة"، فلا يمكن الاستدلال لأصل الروايات بالإجماع الذي هو بحد ذاته لم يثبت إلا بالرواية على فرض ثبوته أصلاً. هذه مغالطة شنيعة أخرى. ثم إن عدم الاجتماع على الضلالة لا يعني أن الأكثرية لن تجتمع على ضلالة، وكم من ضلالة اتفق عليها أكثر الأمّة حسب ما يظهر لنا والله أعلم بتفاصيل الأمر. ثم إن وجود مَن ينكر حجّية السنّة كأصل في مقابل القرءان أو حاكم على القرءان أو مخصص تخصيصاً مانعاً لغير صورته للقرءان

هي دعوى عريضة جداً لا يوجد مَن يستطيع إثباتها، هذا وأكثر الأمّة باعتراف العلماء أجمعهم لا يعقلون من أصول الفقه شيئاً وليس من شأنهم أصلاً بل هم مُقلّدة فلا حكم لهم في هذا الباب أصلاً، ولو عرضنا تفاصيل المسألة على جميع أفراد الأمّة ثم اجتمعوا على أن السنّة وحي كما يريد هؤلاء فحينها لهم أن يتكلّموا. أمّا والحال على ما هو عليه من الجهل الشائع والغفلة العامّة، فلا حجّة لهم في شيء. والشيء الوحيد الذي أجمعت عليه الأمّة حقاً، لأن معارضته خروج عن الأمّة، هو أن القرءآن كتاب الله الواجب الاتباع وأن ما يخالفه مرفوض لأنه كفر أو عصيان لله تعالى. فنردّ ما اختلفنا فيه من شأن السنة إلى ما اتفقنا عليه من شأن القرءان.

القسم الثالث: دعوى أن الصحابة حرصوا على حفظ الحديث.

الجواب: هذه كذبة صلعاء لا يقول بها إلا مَن لا يستحي لا من الله ولا من نفسه ولا مِن مَن يستمع له. لو حرصوا على حفظ الحديث لبذلوا عُشر معشار عُشَير ثرواتهم وسخّروا عُشر مَن استعبدوهم من الأمم لتدوين السنّة، بدلاً مما اشتغل به الكثير جداً منهم مما سوى ذلك. بل لدينا أمثلة من عهد أبي بكر فمن بعده على خلاف ذلك. كتب أبو بكر خمسمائة حديث عن النبي ثم أصابه الأرق بسببها حتى أمر عائشة بأن تأتيه بها ليحرقها، هل هذا حرص على

حفظ الحديث؟ وأما عمر بن الخطاب فحدّث ولا حرج عن أحواله مع عدم الحرص على حفظ السنّة، فتجده في الرواية المشهورة يزعم بأن موت قراء القرءان سيؤدي إلى ضياع كثير من القرءان فلابد من جمعه، فأين هذا المنطق في حفظ السنّة التي هي أولى بذلك لأن القرءآن شهده الكل حتى الكافر لكن السنّة ليست كذلك. وهكذا استمر الأمر بشكل عام، فلا رجال ولا أموال سُخِّرت لتدوين السنّة من الجيل الأول الذي شهدها وهو وحده القابل لحفظها. واختلط الحابل بالنابل بعد ذلك كما هو معلوم للجميع.

لو كان الصحابة حرصوا على حفظ السنة، والأمة مطبقة على أن السنة وحي واجب التبليغ والاتباع، لوجب أن يجلس كل صحابي ويكتب كل ما عايشه ورآه من النبي ثم يبلغه لمن بعده وهكذا حتى يصل إلى الأمّة كلها، كما فعل أبو بكر مثلاً حين كتب الخمسمائة حديث ثم أحرقها. أو لوجب أن يجتمع كل اثنان أو أكثر من الصحابة ويكتبوا ليكون أقوم للشهادة وأدنى أن لا نرتاب، أو أن يجتمعوا كلهم أو عدد كبير منهم بإشراف "أمير المؤمنين" للقيام بذلك. كل هذه الاحتمالات المعقولة والسهلة والتي فعلوا أشكالاً منها في أمور أخرى، لم تقع بالنسبة لسنّة النبي، وقد كانوا أقدر الناس على ذلك.

فماذا عن النقل الشفوي، هل حرصوا عليه؟ لننظر في عدد الصحابة ولننظر في عدد مروياتهم، وسيتبين لنا أن معظم لم يُنقَل عنه حديث واحد ولا أي

شيء من شأن النبي وكأنه كان معدوماً فلم ينقل عنه لا حال ولا مقال ولا أفعال. ثم انظر في الإحصائيات الموجودة. أبو بكر الذي هو أوّل من أوّل مَن أسلم وحسب ما يُقال لم يُفارق النبي، لم يُروى عنه إلا أقل من مائة وخمسين حديثاً، قارن هذا بكمّية ما روي عن أبي هريرة مثلاً الذي أسلم بحسب أطول مدّة قبل ثلاث أو أربع سنوات من وفاة النبي، فهذا روى أكثر من خمسة آلاف حديث، فإن كان النبي يتحدّث بهذه الكثرة التي تعبّر عنها أحاديث أبي هريرة على فرض صدقه فيها، فأين كل هذه الأحاديث من أبي بكر وغيره؟ ثم روي عن أن أبي بكر نفسه كتب خمسمائة حديث، حتى هذه لم تُنقَل عنه بل نُقل ١٥٠ تقريباً فقط. عمر بن الخطاب نُقل عنه أقلّ من ٦٠٠ حديث. عثمان بن عفان، تقريباً ١٥٠ حديث. علي بن أبي طالب باب مدينة العلم النبوي، تقريباً ٦٠٠ حديث. عمار بن ياسر، الفرقان ما بين الفئة الباغية والعادلة، ٦٠ حديث تقريباً. عائشة التي عاشت أكثر من أربعين سنة بعد النبي، تقريباً ٢٢٠٠ حديث. وهكذا.

قال النووي رحمه الله مبرراً قلة مرويات الخلفاء " وسبب قلة رواياته مع تقدم صحبته وملازمته النبي صلّى الله عليه وسلّم: أنه تقدمت وفاته قبل انتشار الأحاديث، واعتناء التابعين بسماعها وتحصيلها وحفظها" أقول: هذه حجّة غير مقنعة. أوّلاً، لأنهم لو أرادوا أن ينشروا الأحاديث لنشروها، فما معنى أن يقال

"قبل انتشار الأحاديث"؟ لا معنى له. ثانياً، لو أرادوا لكتبوها وحفظوها وورثوها مَن بعدهم ممن أخذ عنهم أو لنقلتها الأمّة أو لتكفّلت مؤسسة الخلافة بحفظها جيلاً بعد جيل، وليس هذا صعباً بالمرّة وقد قاموا في عصرهم بأمور أصعب من نقل بضعة صحائف وقد قهروا الفرس وغلبوا الرمان. ثالثاً، الروايات منعدمة أو قليلة جداً عن معظم الصحابة بالرغم من أنهم ليسوا خلفاء حتى يُقال بأن "أعباء الخلافة" أرهقتهم ولم يتفرغوا لنقل الحديث (وأين هذا من الحرص !)، كما أن أبا بكر كان في أشدّ فترة إمارة مع كل ما كان في عصره ومع ذلك تفرغ بنفسه ولوحده وبدون معين من الصحابة لكتابة ٥٠٠ حديث في فترة قصيرة نسبياً ثم أحرقها، فأي صعوبة في كتابة كل واحد لما عنده من السنّة أو كتابتها أو روايتها كلما حضرت بذهنه.

ثم عدد الصحابة يوم وفاة النبي فوق المائة ألف. وعلى أكثر قول، لم يرو الحديث عن النبي إلا أقل عُشر هؤلاء بكثير جداً، وقال بعضهم أربعة آلاف، وقال بعضهم لا يبلغون الألفين وضمنهم مَن لم ينقل إلا حديثاً واحداً. فلا حجّة حتى من هذا الباب.

إذن لا يميناً ولا شمالاً، لا حجّة على دعوى أن الصحابة "حرصوا" على نقل السنّة، ولا أن الأمّة كانت تعتبر ذلك وحياً مثل الوحي القرآني واجب التبليغ واجب الاتباع.

٨-قال الغافل: لماذا حذّر النبي في الحديث المتواتر من الكذب عليه "مَن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" رواه ٢٠٠ صحابي؟!

أقول: أوّلاً، قلت أنه "الغافل" لأنه يستدلّ على وجوب اتباع السنّة عند مَن ينكر السنّة بحديث وارد في السنّة ! هذا يشبه مسلم يذهب إلى يهودي ويقول له "الدليل أنه عليك أن تتبع القرءان هو أن القرءان يقول ذلك" ويظن أنه أفحمه.

ثانياً، الرواية التي يذكرها هي نفسها دليل ضدّه وليست له. وذلك من وجهين على الأقلّ:-

الوجه الأول، أن الرواية ذاتها محل اختلاف كبير وخطير في متنها ومضمونها، لأن بعض الصحابة روى كلمة "متعمداً" وبعضهم لم يذكرها، والفرق بين وجود "متعمداً" وعدم وجودها كالفرق بين السماء والأرض بل الجنّة والنار، لأن وجود كلمة "متعمداً" يعني أن الذي ينقل حديثاً عن النبي وهو يظن أن ذلك فعلاً في واقع الأمر حديث النبي لكن تصادف أن الحديث في الواقع كذب على النبي لم يقله فهذا الراوي كذب على النبي لكنه لم يكذب متعمداً، يعني كذب خطأً، فيصبح مثل القتل العمد والقتل الخطأ فبينهما فرق شاسع عند الله وعند الناس. لكن إذا كانت الرواية الصحيحة هي "مَن

كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار" فحينها كل مَن روى رواية ونسبها إلى النبي وكان النبي في واقع الأمر لم يقلها فهو ممن كذب عليه وبالتالي مصيره النار. روايات صحيحة فيها معنى التعمّد وروايات صحيحة ليس فيها معنى التعمّد، فماذا نفعل والفرق بينهما كالفرق بين الجنّة والنار؟ حيرة كحيرة كل تارك للقرءان أو مؤخّر للقرءان عن موقعه الصحيح في قلبه وفي الأمّة، كما قال النبي "مَن ابتغى الهدى في غيره أضلّه الله" ! هذا اختلاف. ثم يوجد اختلاف آخر، وهو اختلاف مشهور كان في السلف منه الشيء الكثير، وهو ما عُرف بظاهرة الوضّاعين الصالحين، يعني الذين يخترعون الأحاديث وينسبونها للنبي ثم إذا سُئلوا عن ذلك وقيل لهم "مَن كذب عليّ متعمداً" ردّوا عليهم: نعم النبي قال "كذب عليّ" ونحن لا نكذب عليه لكننا نكذب له ! ولهذا ولأسباب أخرى كثيرة كثرت الروايات المكذوبة على النبي جهاراً نهاراً. إذن، حتى هذه الرواية التي يذكرها الخصم لا متنها ولا مفهومها متفق عليه بين أصحاب الروايات أنفسهم، والاختلاف بينهم في المتن وفي المفهوم ليس بسيطاً بل اختلاف خطير وكبير وعظيم قد يجعلك في الجنّة أو في الجحيم. أحد الصحابة الكبار، على ما أذكر هو الزبير بن العوام حواري رسول الله ومن أقدم وأهمّ الصحابة، سأله ابنه لماذا لا يروي عن النبي كما يروي فلان وفلان فقال ما معناه بأن الرواية عن النبي أمر شديد ثم ذكر حديث "من كذب علي" ولم يذكر كلمة متعمداً،

فمن الواضح إذن أنه امتنع عن الرواية خشية من الكذب على النبي ولو لم يكن متعمداً، بالتالي لو اتبعنا خطّ الزبير في هذا لوجب علينا إما الإقلال وإما ترك الرواية بالكلية خشيةً من الكذب على النبي ولو خطأً. فالنبي ترك القرءان للأمّة، والباقي مشكوك فيه، فنأخذ رسالته ولا نأخذ ما نُسب له كمصدر أصيل في الدين يوازي أو يداني أو يطغى على القرءان كما هو الواقع العملي للأمّة.

ثالثاً، الرواية تحذير من الكذب على النبي. والسؤال: مَن سيكذب على النبي؟ لماذا شدد النبي وروى ٢٠٠ صحابي عن ظاهرة الكذب على النبي؟ الجواب: لا يمكن أن يكون النبي يحذّر من الكذب عليه من أناس لن يسندوا ذلك الكذب إلى أصحابه، أو إن لم يبدأ من بعض المسلمين من الصحابة أنفسهم، كما روي عن علي في نهج البلاغة مثلاً وهو معنى صحيح في نفسه أن الناس سيأخذون الرواية عن بعض الناس لأنهم سيقولون "فلان صحب رسول الله وسمع منه" أو كما قال. فشدّة تحذير النبي من الكذب عليه تتضمّن نقداً لأصل الروايات وجعلها محل شك وإمكان الكذب عليه فيها. لم يستطيع ولن يستطيع أحد أن يكذب على النبي في القرءان الذي بيد الأمّة بشكل عام، لكن الوضع ظهر أعظم ظهور وحتى الطعن في القرءان نفسه وادعاء الدعاوى فيه إنما ظهر في الروايات والأحاديث.

ثم مسألة أخرى تشكك في مفهومهم لهذه الرواية: مَن الذي سيكذب متعمداً على النبي؟ بما أن الإنذار جاء بقوله "فليتبوأ مقعده من النار" فهذا يشير إلى أنه شخص يؤمن بالنار ويخاف من إنذار النبي، وإلا فإن الكافر والمنافق لا يبالي أصلاً بدعوى وجود النار ومصيره فيها إن كذب على النبي أو كذب على الله تعالى. فهذا الوجه من التفسير يشير إلى أن الحديث يخاطب الذين سيكذبون عليه غير متعمدين، أو الذين سيكذبون عليه وهم يظنون أنهم يكذبون "له". فإذا أخذنا بأي من الوجهين، كانت نسبة القول للنبي لمجرّد أنه رواية مسندة عن " ثقات" الله أعلم بحقيقة حالهم وقالهم وفعالهم، فيها مخاطرة عظيمة بالدين والمصير.

لكن لعل الخصم يريد أن يقول: لولا أن حديث النبي حجّة في الدين فما قيمة الكذب عليه فيه؟ يعني لو كان حديث النبي ليس حجّة في الدين، فالكذب عليه أو عدم الكذب عليه سواء. وجوابنا على ذلك: نعم لا يوجد قارئ للقرءان يستطيع أن يدعي بأن حكم الرسول وقول النبي وجوده كعدمه بالنسبة للدين، كيف والله يقول له "احكم بينهم" والنبي نفسه على أقلّ تقدير مؤمن من المؤمنين الذين يستحقون الاتباع "قال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد"، فقول النبي في كتاب الله أعلى من قول أي مؤمن سواه، هذا مقطوع به من حيث المبدأ لأن فهمه لكتاب الله هو بحد ذاته وحي مؤيد

وعقل مُسدد. نعم، الخلاف ليس حول قيمة حديث النبي في الدين، لكن الخلاف هو في حفظه ونقله وتفسيره وظروفه ومقاصده وبقية الأمور التي تجعل ما ينسبونه إلى النبي مما لا نجده في كتاب الله أو يتعارض مع أمور فيه ويريدون تمريرها وقبولها بحجّة أنها من النبي تجعله مرفوضاً بالنسبة لأهل القرءان. هم يريدون أن يقولوا بأن السند لو صح عندهم وسلم المتن من النكارة والشذوذ بحسب فهمهم فلابد لنا من اعتبار ما يروونه هو عين قول النبي وحكمه بكتاب الله، بغض النظر عن ما نجده ونقرأه في كتاب الله ونعلمه منه بل وبغض النظر عن أحكام العقل والكشف والذوق والوجدان وأي اعتبار آخر. يريدون أن يقولوا أن كتاب الله غير كافي للنجاة في الآخرة، وغير مفصّل وصالح للعمل به في الدنيا، إلا بمروياتهم تلك وشروطهم تلك، هذا ما نعارضه. فلا أسانيدهم ولا شروطهم معقولة بشكل عام عندنا، ولا الروايات وكيفية قراءتها وعرضها على كتاب الله والعقل والكشف مقبولة بشكل عام عندنا. خلاصة دعوى أصحاب الروايات هي: انقضوا عقولكم وكتاب ربكم من أجل ما نقول نحن أنه قول النبي وفعله وحاله. دعوى عريضة وضعف ظاهر.

٩-قال: كيف اشتملت السنّة على أمور غيبية؟ فهذا دليل أنها وحي.

أقول: ليس كل السنّة تشتمل على أمور غيبية، بل غالبيتها العظمى ليس كذلك، وما قيل أنه يشتمل على أمور غيبية نسبة قليلة جداً يمكن جمعها في كتاب واحد كما فعل بعضهم فعلاً. فأن يُقال بأن كل المرويات وحي لأنها بعضها يشتمل على أمور غيبية استدلال خاطئ من هذه الجهة.

ثم قال الله {قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب} وقال {وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو}. ثم بيّن أن {الغيب لله}، وقال الرسول {لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسّني السوء}. وأما الآيات التي تثبت نوعاً من العلم بالغيب مثل "لا يطلع على غيبه أحداً. إلا من ارتضى من رسول" أو "أم عندهم الغيب فهم يكتبون"، فقيّدت الغيب بالرسول وبما يُكتَب، لكن السنّة بإقرار الأغلبية إن لم يكن بالضرورة إقرار الكل ليست كلّها من أمور الرسالة وقطعاً لم تُكتَب كلها كما كُتب القرءان مثلاً.

ثم إذا كان وجود أمور "غيبية" تدل على أنها وحي، فهل وجود أمور غير غيبية يدلّ على أنها ليست وحياً؟ سؤال لمتفلسفة السلفية.

أمر آخر، إذا وجدنا في المرويات أمور تناقض العلم العقلي أو القرآني أو الطبيعي أو العلم الأعلى الذي هو العلم الإلهي، أفلا يدل ذلك على أنها ليست وحياً؟ سؤال لكل مَن يستعمل تلك الحجّة.

ثم هل أي كتّاب أو مدونة مرويات تشتمل على أمور غيبية هو من الوحي؟ إن كان كذلك، فما أكثر الكتب الموحى بها في مشارق الأرض ومغاربها، بل لا يكاد يخلو كتّاب ديني على ما نحسب من شيء من الإخبار بالغيب بوجه أو بآخر، ومن الإخبار بما سيحدث في المستقبل وقد حدث، وعند الهندوس والبوديين واليهود واليسوعيين وغيرهم الشيء الكثير من ذلك. وفي كتب الصوفية الذين ينكر عليهم السلفية الكثير أيضاً من ذلك، وظهر ويظهر على شيوخهم إلى يومنا هذا شيئاً من الإخبار بالغيب بالمعنى الواسع الذي يشمل غيب النفوس أو غيب المستقبل أو الأمور الإلهية والدينية التي يخبرون بها بدون اطلاع على نصوص ثم يتبيّن أن بيانهم وافق ما في النصوص الشرعية، فهل يقرّون بأن كل ذلك وحي إذن بنفس حجّة اشتمالها على أمور غيبية؟ لا أظن، لكنه الهوى يجعلك تقول بحجّة حين تناسبك ولا تقول بها حين لا تناسبك. أو حين يحتجّون بها لمصلحة مذهبهم فهي حجّة حق، لكن حين يتبيّن مثلها عند خصومهم فلابد أن ذلك وحياً شيطانياً أو "آثار من نبوة سابقة" أو ما أشبه مما يستعملونه لإبطال أثر الحجّة في كتب ومدونات خصومهم.

وجه آخر: هل جاء في القرءان أو قال النبي نفسه بأن الدليل على أن سنّته وحي هو أنها اشتملت على أمور غيبية؟ لا أدري ولا أظنهم يدرون أيضاً.

ثم الأمور الغيبية تتعلق بالقول فقط، يعني ما يخبر به المتكلّم عن الوجود، ولا تتعلق بالأفعال مثل الأوامر والنواهي والأخلاق وما شاكل. فإذا نظرنا في الروايات سنجد أن أغلبها يتعلق بالأوامر والنواهي والأخلاق وما شاكل. ثم القسم الذي يتعلق بالإخبار عن الغيوب، بعضها غيوب لا نستطيع معرفة أن كانت صادقة واقعاً لأنها "غيوب" ! لكن بعضها نستطيع معرفة صدقه من عدمه، وهذه لا يزال الناس يتجادلون فيها ما بين مثبت ومنكر، إما في كلها أو في بعضها. وبعض ما ينسبونه إلى الغيب تبيّن أنه كان من المعلومات الموجودة في ذلك العصر. وهذا بحث طويل يتعلق بما يسمّيه السلفية "الإعجاز العلمي" في القرءان والسنة.

يُستثنى مما سبق صنف من الروايات هو فعلاً عجيب الشأن، يصعب إنكاره أو التشكيك فيه في الجملة. من قبيل الإخبار عن أحوال آخر الزمان، وذكر أمور صارت اليوم متحققة وفي العصور المتأخرة تحققت بينما كانت صعبة التصور في ذلك الزمان. لكن حتى هذه هل علمها النبي بتفهيم الله له إياها من كتابه أو جاءه بوحي مستقل عن القرءان بالكلّية يعني بوحي لا هو وحي تنزيل ولا وحي تفهيم للتنزيل؟ مسألة دقيقة وعميقة لا يمكن البتّ فيها بجرّة قلم أو خاطرة مستعجلة. أقول ذلك لأن الله قال "نزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء"، فإذا كان تبياناً لكل شيء فلم يعد يحتاج بعد الكتاب إلى شيء، فكل ما

جاءه بعد ذلك فهو من وحي التفهيم أو الاستنباط من الكتاب. فإذا نظرنا في كثير من مرويات "آخر الزمان"، سنجد أنه يمكن استنباطها من القرءان من جهات:

منها جهة ذكر آيات الأنبياء، بمعنى أن كل ما كان آية لنبي سيُعطى الناس ما يشبهه لكن بطريقة طبيعية معروفة الأسباب، من قبيل حمل مريم بعيسى بغير أب بشري وهذا يوجد ما يشبهه اليوم في التلقيح الاصطناعي الذي لا تجامع فيه المرأة رجلاً ومع ذلك تحمل، أو تنقّل سليمان على الريح الذي صارت الطائرات تشبهه، وهكذا، وهذا الصنف حكمته الأولية التي يمكن تعقّلها بإذن الله هي تبيان حقيقة آية النبي بذكر ما يشبهها والتمايز بينهما.

ومنها جهة ذكر عكس الحق، بمعنى أن "أول" الزمان هو أعلى نقطة من النور، و"آخر" الزمان هو أدنى نقطة في الظلمات، فكل ما ذكره القرءان من الحق والخير تمامه يُعتبَر في أعلى نقطة نور، فإذا عكست ذلك الحق وتصورت باطله وشرّه ستجد أنه يتعلّق بآخر الزمان. مثال بسيط، "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها"، فتأدية الأمانة خير، فإذا عكسته كان الناتج تضييع الأمانة، فستجد روايات تذكر بأن الناس في آخر الزمان سيضيعون الأمانة. الأمر ليس دائماً بهذه البساطة في الاستنباط، لكن أحياناً هو فعلاً بهذه

البساطة بتيسير الله لمن يشاء. وأحياناً يحتاج الأمر إلى خطوات أكثر في الاستنباط والجمع بين الأدلة والغوص على المعاني.

ومنها جهة ذكر أمثال الأولين، بمعنى أن كل ما قامت به الأمم السابقة ستقوم به هذه الأمّة على اعتبار أن سنّت الله لا تتبدل ولا تتحول. وعلى اعتبار أنه سيكون في هذه الأمّة ما هو شرّ مما كان في السابقين أو مثله على أقلّ تقدير لقوله "أكفّاركم خير من أولئكم"، فيمكن تصوّر ما فعله السابقون وتصوّر ما هو مثله أو ما هو أشدّ منه في هذه الأمّة، ثم يُذكَر على هذا الأساس.

هذه بعض الجهات التي تفسّر المصادر القرآنية لتلك الروايات الغيبية. ولابد من التنبّه إلى أن صاحب الرواية الذي يجادل عن حجّية السنّة المستقلة في قبال القرءان هو لا يجادل كفاراً بالله ورسوله وكتابه، بل جدله محصور في مسألة منزلة الرواية بالنسبة للآية، لأنه هو نفسه يقرّ بالآية لكنه يريد أن يضيف إليها حجّية الرواية ويجعل لها منزلة بالنسبة للآية، فالاحتجاج لابد أن يكون في حدود ذلك. فإذا بيّن صاحب الآية أن الرواية نفسها مستنبطة من الآية ولو كان مصدر الاستنباط وحي تفهيم من لدن الله لنبيّه أو لأي ولي من أوليائه فحجّته قائمة وأقصى ما يمكن أن يقال له: أنت تحرم نفسك برفض الرويات جملة وتفصيلاً من معاني قرآنية لأنها أبعد من فهمك الحالي للقرءان ولو

استعنت بالروايات لازداد فهمك للآيات ولفتحت لك آفاقاً لم تدركها بعد. أو شيء من هذا القبيل.

١٠-قال ما حاصله: كيف أجمعت الأمّة على أن السنّة هي المصدر الثاني للتشريع؟ والصحابة زكّاهم القرءان وقال الله "واتبع غير سبيل المؤمنين".

أقول: هنا أكثر من دعوى، ومن عادة القوم خلط الأمور ببعضها واستعمال حيلة الكلام العاطفي المبهم حتى يسحروا أعين الناس ويسترهبوهم ويُخيّلوا لهم ما ليس بواقع وهم يعلمون أنه ليس بواقع على الأغلب.

الدعوى الأولى، الزعم بأن الأمّة أجمعت على أن السنّة هي المصدر الثاني للتشريع.

إن كان المقصود بأن كلها اتفقت على ذلك فهذا أمر غير واقعي لا أقلّ لأننا لا في الماضي ولا حتى في الحاضر نعرف كل ما تؤمن به الأمّة على التفصيل، فهذه دعوى تعتمد على الإحالة على غائب مفقود أو حاضر غير معلوم. فمن عصر الصحابة، كانوا بمئات الآلاف هم ومن معهم وتبعهم، ونحن لا نملك لا وثائق ولا نقل معتمد بل ولا غير معتمد عن كل هؤلاء بل ولا نصفهم بل ولا عُشرهم، والأمر كذلك إلى يومنا هذا. وأما اعتماد ما

تجده في كتب الفرق التي يدونها بعض أفراد الأمّة، فهذا كلام عنهم وعن مَن يقلّدهم فقط ولا ندري لو تكلّم كل مسلم ومسلمة ونظر في الأدلة ما الذي كان سيقوله. ويكفي أن ترى الحاصل الآن حين بدأ بعض الأفراد ينظر بنفسه ولنفسه كيف احتاج الأمر إلى أن يخرج أمثال هذا الخصم ليحاجّوا عن "السنّة" التي يتحدّثون عنها. فهذا وحده يكفي لقياس ما غاب عنّا على ما نشاهده أمامنا.

ثم إن "السنّة" في هذه الدعوى ليست شيئاً واحداً. فحتى إن افترضنا أن "الأمّة" أجمعت على أن "السنة" هي المصدر الثاني للتشريع، فيبقى سؤال: ما هي السنّة بالضبط وما معنى أن تكون المصدر الثاني للتشريع وما نسبتها للقرءان والعقل والكشف بالتحديد؟ هذه كلها مسائل خلافية كانت ولا تزال، حتى بين "أهل السنة" أنفسهم فضلاً عن غيرهم. هل كل ما قاله النبي شرع أم بعضه؟ هل كل ما كان شرعاً في زمنه يبقى شرعاً لمن بعده مطلقاً أم يكون كذلك لكن بشروط وقيود وما هي هذه الشروط إن وجدت؟ هل كل ما قاله النبي هو مما فهمه من القرءان بالتالي يكون فهماً للقرءان أم هو وحي مستقل مثل القرءان أو يقيّد تقييداً جازماً ما أطلقه القرءان أم أنه لون من ألوان ما أمر به القرءان مطلقاً فتكون له أولوية لأنه من النبي مع جواز الأخذ بغيره؟ هل الأحوط عدم الرواية عن النبي لاحتمال الكذب عليه فحتى لو قلنا

بأن السنّة مصدر للتشريع لكن الأحوط عدم الأخذ بما نُقل منها لأن الناس- لنستعمل عبارة ابن عباس- "ركبوا الصعب والذلول" يعني في الكذب واتباع الهوى وما أشبه؟ وهكذا أسئلة كثيرة كلها ضرورية وخطيرة وتجعل حتى الإقرار بأن السنة مصدر للتشريع لا يعني ما يريد خصوم أهل القرءان منه أن يعني.

ثم إن الواقع هو أن السنّة ليست المصدر "الثاني" للتشريع، بل هي المصدر الأول والأعلى للتشريع وما القرءان إلا تبع أو مجرد إشارة أو للاستئناس أو هو على أية حال مقيّد ما بورد في السنّة وليس العكس في معظم الحالات إن لم يكن كلها. تكفي مراجعة لكيفية بحث أصحاب المذاهب من أتباع الروايات في المسائل الدينية لترى ما الذي يقدّمونه فعلاً وما هو الأول والأصل الحاكم وما هو الثاني والفرع التابع المحكوم عليه المقضي عليه. ومن العبارات المخزية التي أطلقها بعض أصحاب الروايات قولهم "السنة تقضي على القرءان والقرءان لا يقضي على السنة" أو قولهم "لا طريق لنا إلى القرءان إلا عبر السنة" أو "إنما يفهم القرءان مَن خوطب به وأما نحن فنأخذ كلام أهل البيت" ونحو ذلك. كم من طامّة إيمانية وعملية كانت ولا زالت بسبب هذا الأمر. فالأمر ليس اختلافاً نظرياً بحتاً، بل لعل وجدان أكثر الأمّة مُكوّن بناء على عوالم الروايات وما تفرع عنها وليس بناء على نور الآيات وما نزل منها.

الدعوى الثانية: القرءان زكّى الصحابة.

هذه الدعوى شاهد من شواهد لا يحصيها إلا الله على ما ذكرناه قبل قليل. لاحظ كيفية الجرأة على إطلاق الدعاوى ونسبة الأمور للقرءان بغير تحقيق ولا مبالاة، حتى بناء على أصول الخصم نفسه.

أوّلاً، هل لفظ "الصحابة" في القرءان؟ كلا.

ثانياً، هل معنى "الصحابة" الذي يريده هؤلاء في القرءان؟ يعتمد على ماذا يقصدون بالصحابة. وهم أنفسهم في اختلاف كثير في تحديد الصحابي. وتعريفاتهم للصحابي على الأغلب لا يقرّهم عليها الصحابة أنفسهم ! (طرفة علمية). منهم مَن اشترط الصحبة سنة فصاعداً، ومنهم مَن اشترط الرؤية، ومنهم الغزو معه، ومنهم الرواية عنه، ومنهم رؤيته مؤمناً والموت على الإسلام، وهكذا. ولا واحد منها جاء في القرءان ولا واحد منها حتى جاء عن الصحابة ! لماذا هذا الاختراع إذن؟ لأنهم أرادوا اختلاق صنف جديد من الفئات التي يجعلون لها سلطة دينية وليس في كتاب الله.

إذا نظرنا في كتاب الله، سنجد أن المسلمين في عهد النبي كان فيهم مريد الدنيا وفيهم مريد الآخرة، فيهم المؤمن الصادق وفيهم المنافق الفاسق، فيهم العالِم وفيهم الجاهل، فيهم المؤتمن وفيهم الخائن، فيهم وفيهم وفيهم. لا يوجد ولا

آية واحدة تقرر أن لشخصاً سلطة دينية على النحو الذي يريده هؤلاء أصلاً. وكل الآيات التي ذكروها معارضة بمثلها وما هو أكثر منها هذا إن كان استشهادهم بغير تحريف وهو نادر، وكم من آية أعرضوا عنها في المسألة لأنها لا تناسبهم.

مثلاً اعتمادهم على قوله تعالى {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم} فيقولون هذه لكل مَن كان مع رسول الله وهم الصحابة. أقول: هذا معارض بآيات أخرى تبطل فهمهم هذا مثل إثبات وجود أهل نفاق مع النبي بل ممن يتخذ المساجد أيضاً "الذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين" مع أنهم يحلفون له بأنهم أرادوا الحسنى، وهكذا في بقية الآيات. فيمتنع عليهم قرآنياً اعتبار كل مَن كان مُظهراً للإسلام وهو مع النبي كشخص معتبر دينياً في قوله وفعله والتأسي به. هذا جواب. الجواب الآخر من الآية ذاتها، فإن الآية قالت {رحماء بينهم} والرحمة هنا ضد الشدة التي في {أشداء على الكفار}، فتعالوا ننظر في تاريخ "الصحابة" المنقول فهل كان كلهم يرحم كلهم؟ يكفي أن تقرأ ما فعلوه ببعضهم البعض من المذابح والتشاتم والتلاعن وسلّ السيوف على بعضهم البعض وتكذيب بعضهم بعضاً وتجهيل بعضهم بعضاً حتى تعلم أن الأمر ليس كما قالوا، وهذا كله عن أناس يقولون هم أنهم من الصحابة بل من رؤوس الصحابة، فأين {رحماء بينهم} إذن؟ وأي

شدّة أشدّ من الذبح واللعن والشتم؟ وهل بقي من الرحمة شيء إن كانت يستوي وصف الإنسان بأنه يرحم إنساناً بعد أن يذهب ليقتله ويلعنه ويشتمه ويسخر منه ويكذّبه ويكذب عليه. ثم أكمل الآية حتى آخرها لتعلم بإذن الله سحرهم لعينك، {تراهم ركّعاً سجّداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً} فهذا المقطع يدل على أن مَن لم تكن صفته هذه العبادة بل كان من طلاب الدنيا والمقاتلين على المُلك والدولة ومَن لم يؤثر عنه عبادة يبتغي بها فضل الله ورضوانه فليس من أهل هذه الآية. ثم قال تعالى {سيماهم في وجوههم من أثر السجود} وليس سيماهم أنهم كانوا في عصر النبي ! ولا أنهم معه بظاهر الجسم ولا أنهم لقوا النبي وماتوا على الإسلام وما شابه. ثم قال تعالى {وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم} ولم يعدهم كلهم بل خصصهم بالإيمان والعمل الصالح، فالعبرة ليست بالشخص ولا بالزمان ولا بالشروط الظاهرية للصحبة ولكن بالإيمان والعمل الصالح.

وأما الاستدلال بالروايات على أمر الصحبة ففيه إشكالات، أولاً أنه خروج عن كتاب الله وهذا كافي. ثانياً أنه من قبيل الدور المنطقي لأنه يستدل بما نقله الصحابي على قيمة الصحابي. ثالثاً وهو الأيسر والأهم هو أن الروايات تعاكس تماماً ما يريده هؤلاء أصلاً، وهذا من العجب العجاب. فالنبي أثبت اسم الصحبة لأناس ارتدّوا على أدبارهم من بعده وأحدثوا وسيُؤخذ بهم إلى

النار كما في حديث "أصحابي أصحابي" الذي عند الحوض أو "أصيحابي" أو ما كان اللفظ فهو يشير إلى الصحبة. كذلك حديث الخارجي حيث فسّر النبي عدم قتله بأنه لا يريد من الناس أن يتحدثون بأن "محمداً يقتل أصحابه". كذلك وهو وحده يكفي لحسم المسألة بالرواية قول النبي "لا تسبوا أصحابي" فإنه كان يخاطب أناساً يسميهم الخصم صحابة، فكيف يقول لصحابي لا تسب صاحبي؟ كلا، كانوا يعلمون أنه توجد فئة اسمها "أصحاب محمد" ليست مثل بقية وعموم المسلمين في ذلك العصر، وليس كل مسلم يدخل تحت هذا الاسم، فقال النبي لمسلمين في عهده "لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه" لاحظ "لو أن أحدكم" فهو يخاطب أناساً في عصره. كذلك رواية عن ابن عباس أن أصحاب النبي لم يسألوه إلا ثلاثة عشر مسألة أو كما قال كلها في القرءان يشير إلى "يسألونك عن الخمر" و "يسألونك عن المحيض"، حسناً، فكيف يستقيم هذا مع وجود مئات بل آلاف الأسئلة الموجهة للنبي في الروايات من "الصحابة". وعلى هذا النسق، إذا استقرأت الروايات فلن تجد ما يشهد لمفهوم هؤلاء وما يريدونه من الصحابي.

بعضهم يقول: العبرة باعتبار الإنسان صاحبياً هو أن نصدّقه في ما يرويه عن النبي. أقول: فكيف إذا كان القرءان يثبت وجود أناس من المسلمين في عهد النبي وهم من الكاذبين الذين كذّبهم الله تعالى بنفسه العالية؟ ثم القرءان

لم يقرر مثل ذلك المعنى، وإن وجد حسن الظن بالمؤمنين والمؤمنات، نعم بالمؤمنين والمؤمنات وليس بالمسلمين والمسلمات بالمعنى العام فضلاً عن أن يكون بكل مَن رأى النبي ولقيه جسمانياً وأيا كان بعد ذلك. ثم الروايات نفسها تذكر كذب بعض هؤلاء على النبي، أي حدوث كذب على النبي في عهد النبي من قبل أناس زعموا أن النبي أمرهم بأن يقولوا أمراً وأن يفعلوه كرواية ذلك الذي ذهب إلى قوم وزعم أن النبي أمرهم بأن يزوجوه، وأمثلة يعرفها مَن استقرأ النصوص. باختصار، هذه القاعدة وضعوها لأنهم أرادوا إبطال عقول الناس ومنعهم من تحكيم كتاب الله، فأرادوا سلطة لا نقاش فيها فاخترعوا قاعدة تصديق "الصحابي" وافتراض عدالته مطلقاً، وهو أمر لم يكن يقوم به حتى الصحابة أنفسهم ويا للعجب، وتكفي هذه الرواية كشاهد وإن وجد غيرها: حديث حسن أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد عن علي بن أبي طالب (صحابي قطعاً) يقول علي فيها "كنت إذا سمعت من رسول الله حديثاً نفعني الله بما شاء منه وإذا حدّثني عنه غيري استحلفته فإذا حلف لي صدّقته" أقول: "غيري" هنا تشير قطعاً إلى أناس من "الصحابة" بحسب التعريف العام، لأن علي لن يذهب إلى منافق معلوم النفاق أو كافر أو إنسان يعلم أنه لم يلتقي بالنبي أصلاً، ومع ذلك كان علي يستحلف مَن يروي له حديثاً عن النبي "فإذا حلف لي صدّقته"، إذن لم يكن يصدّق كل راوي عن النبي

من جيله الذي هو جيل الصحابة عموماً. فلو كان يفترض عدالتهم وصدقهم فلماذا يستحلفهم، وهل نحن الآن نستحلف كل مَن يروي لنا شيئاً عن النبي، وهل استحلف كل راوي مَن قبله؟ هذا أمر. والأمر الآخر أن القرءان أثبت أن المنافق يكذب ويمكن للإنسان أن يحلف على الكذب وهو يعلم، فكيف يغني عنه الحلف بعد ذلك إن كان هذا هو المعيار الوحيد للتصديق؟ الأظهر وما تشهد له روايات أخرى أن هذا كان معياراً من معايير تصديق الرواية وليس المعيار الوحيد، ومن المعايير الأخرى كان العرض على كتاب الله وهذا تشهد له روايات. ففضلاً عن الكذب يوجد النسيان والخطأ والزلل والتحريف ونقل الشيء خارج سياقه وكله له أمثلة من الروايات ذاتها. فعمر مثلاً رفض رواية امرأة صحابية بحجّة أنها روت ما يخالف كتاب الله ورفض عمر أن يترك كتاب الله لقول امرأة لا يعلم ذكرت أو نسيت، فلم يقل "صحابية" بل اعتبرها امرأة ونظر إلى كتاب الله وحاكم قولها عليه. وهكذا روايات كثيرة في الباب.

إذن، قبل أن يقول الخصم "القرءان زكّى الصحابة" لابد من أن يأتي بتعريف قرآني للصحابة ثم يبيّن أن القرءان زكّاهم أم لا، ثم يثبت ما يريد إثباته بعد نسبته إلى الصحابة في حدود ما أقرّه القرءان. هذا إن أراد الاستدلال بالقرءان والمجادلة به، وليس لمجرد الاستئناس وإلصاق الدعاوي المذهبية به كما يفعلون ولا يستحون.

الدعوى الثالثة، "يتبع غير سبيل المؤمنين": هذه العبارة يتم بترها من سياقها لإثبات ما يشتهونه، وليس فيها بحمد الله لا قليل ولا كثير مما يريدونه منها.

أوّلاً العبارة ذاتها. {سبيل المؤمنين}، ولم يقل سبيل المسلمين ولا سبيل الأعراب الجاهلين ولا سبيل طلاب الدنيا من المقاتلين على عرضها ولا سبيل المنافقين ولا سبيل الفاسقين ولا سبيل الطاغين المعتدين، ولا سبيل الغافلين. الخصم يريد خلط كل شيء ببعضه وإلصاقه باسم المؤمنين ومعلوم لمن طالع القرءان أن اسم المؤمنين اسم شريف خاص لا يُطلق على كل مَن قال " أسلمنا" أو قالوا "آمنّا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم" أو كان فاسقاً "أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون" وغيرها من الآيات الكريمة.

ثانياً العبارة في آياتها. إذا جاءك أحد هؤلاء بآية فاقرأها في سياقها، وإذا جاءك بجزء آية فاقرأها بكلّيتها، وإذا جاءك بفكرة من مقطع فقارنه ببقية القرءان، ثم انظر ماذا ترى لعل الله يهديك صراطه المستقيم. فإن القوم يفجرون في الخصومة ولا يبالون بكتاب الله، وهو شأن قديم لهم. وهذا مثال ممتاز على ذلك. استشهد بجزء من آية، وكان سبقه إلى ذلك الشافعي، الذي وضع حجّية "الإجماع" ثم لما سُئل عن أصل ذلك في كتاب الله جلس في بيته يقرأ القرءان ليبحث عن آية تؤيد إجماعه فقرأ القرءان ثلاث مرّات أو ثلاثمائة

مرّة أو لا أدري كم مرّة فكل خرافة لها عددها وهم يحسبون أن كثر القراءة شاهد للشافعي ولا يدرون أنها طامّة فوق رأسه ورؤوسهم، ثم وجد هذه الآية "ومَن يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولّى ونصله جهنّم وساءت مصيرا"، ويكفي لردّ هذا الاستدلال أن بعض الشافعية أنفسهم أنكر أن تكون الآية حجّة على الإجماع، وراجع كتب أصول الفقه الشافعية لترى ذلك مبسوطاً، فهو من باب الاستئناس في أحسن الأحوال، فهذه ذرية ذلك الإمام العقلية تبطل استدلاله. ثم قرأه القرءان ثلاث أو ثلاثمائة أو ثلاثة آلاف مرّة أيضاً (هذه من كيسي، لكن طالما أننا في سوق الكذب لنعطيهم ما يشتهون قليلاً)، فهذه حجّة عليه وليست له، لأنها تُظهر بجلاء أنه لم يأخذ أصله من كتاب الله وإلا لعرف موضع الشاهد منه مباشرة بدون أي قراءة أو قراءة واحدة للاستذكار فقط في حال نسي، وأما أن يعيد ويزيد فهذا يعني أنه يريد حمل القرءان على رأيه وهذا أخبث معنى للتفسير بالرأي الذي توعّدت عليه الرواية النبوية بالنار والعياذ بالله، وهو من التحريف الذي أخبر عنه الله تعالى. لكن بعيداً عن أصل التحريف، هل الآية تدل على الإجماع الفقهي الأصولي؟ كلا. لأن معنى {يتبع غير سبيل المؤمنين} هنا تدل على ضد {يشاقق الرسول من بعد ما تبيّن له الهدى} فالكلام عن أناس أعرضوا عن الرسول بالكلّية وكفروا به.

"وشهد شاهد من أهلها": هذا ما قاله الطبري شيخ المفسّرين السنيين {يعني جلّ ثناؤه بقوله: { وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ }: ومن يباين الرسول محمداً صلى الله عليه وسلم معادياً له، فيفارقه على العداوة له { مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ } يعني: من بعد ما تبين له أن رسول الله، وأن ما جاء به من عند الله يهدى إلى الحقّ، وإلى طريق مستقيم. { وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ } يقول: ويتبع طريقاً غير طريق أهل التصديق، ويسلك منهاجاً غير منهاجهم، وذلك هو الكفر بالله، لأن الكفر بالله ورسوله غير سبيل المؤمنين وغير منهاجهم. { نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ } يقول: نجعل ناصره ما استنصره واستعان به من الأوثان والأصنام، وهي لا تغنيه ولا تدفع عنه من عذاب الله شيئاً ولا تنفعه. كما: حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله: { نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ } قال: من آلهة الباطل...ونزلت هذه الآية في الخائنين الذين ذكرهم الله في قوله:{ وَلاَ تَكُنْ لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً } [النساء: 105] لما أبى التوبة من أبى منهم، وهو طعمة بن الأبيرق، ولحق بالمشركين من عبدة الأوثان بمكة مرتدّاً مفارقاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ودينه.} انتهى. أقول: إذن الآية لا علاقة لها بالإجماع الفقهي لا بالتفسير اللغوي ولا بالتفسير المأثور ولا بالتفسير بالتاريخ وسبب النزول.

شاهد آخر: القرطبي في أحكام القرءان {قال العلماء: هاتان الآيتان نزلتا بسبب ابن أبَيْرِق السارق، لما حكم النبيّ صلى الله عليه وسلم عليه بالقطع وهرب إلى مكة وٱرتدّ...المشاقة المعاداة} انتهى موضع الشاهد. أقول: لاحظ هنا أن النبي حكم على السارق بالقطع، وهو حكم بكتاب الله، ومع ذلك رفض هذا الإنسان قبول حكم الله وارتدّ فراراً من حكم نزل في كتاب الله "السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما". بالتالي، المشاقة في الآية هي المعادة الناشئة عن رفض الحكم الذي أنزله الله في كتابه. وهذا مفهوم من الآية ذاتها من حيث المبدأ لأنها تقول {مَن يشاقق الرسول} والرسول لا يحكم إلا بما أنزل الله في كتابه "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً" ولاحظ أن الطبري ربط هذه الحادثة بهذه الآية التي تذكر الخيانة، وكما ترى فهي تشير إلى حكم الرسول بما أنزل الله عليه من الكتاب وبما أراه الله به وفيه كما هو مفهوم الآية واتصال أولها بآخرها. ولذلك قال {ويتبع غير سبيل المؤمنين} الذي هو ماذا؟ هو تحكيم رسول الله وعدم التحرج منه والتسليم له تسليماً. ففي هذه الحادثة مثلاً كان سبيل المؤمنين قبول القطع الذي حكم به رسول الله. إذن الآية بشروحها تدل على الأصل القرآني وليس غيره. لكن لاحظ بعد ذلك التحريف مثلاً عند القرطبي، التحريف والتخريف معاً، حين يقول { والآية وإن نزلت في سارق الدّرع أو غيره فهي

عامة في كل من خالف طريق المسلمين.} أقول: لاحظ كيف تحوّل الأمر من اتباع الرسول إلى اتباع المسلمين، ومن سبيل المؤمنين إلى "طريق المسلمين"، فهذا التحريف. وأما التخريف فكأنه يوجد للمسلمين "طريق" واحد حتى يكون كل من خالفه داخلاً في مفهوم الآية ويصلى جهنم. نفس عبارة القرطبي تدل على خلاف قوله، لأنه جاء بقول يخالف ما نقله عن العلماء بل ويخالف حتى نص الآية ومفهومها المباشر. "قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا" فليس كل مَن أسلم مؤمناً، والآية تتحدث عن {سبيل المؤمنين} حصراً وفي ذلك السياق الذي يدل على التسليم بأحكام رسول الله التي حكم بها بما في كتاب الله. ففتح الأمر كما فعله القرطبي لا علاقة له لا بالقرءان ولا بالرسول. ذكرت هذه الفقرة حتى لا يظن أحد أني أخفيت هذه العبارة من القرطبي لأنها تخالف ما ذهبت إليه، وإن كان لا داعي لذكرها لأنها خارج صلب الموضوع ويكفي ما شهد به مما نتفق عليه.

الحاصل، ليس في الآية ما يريده الخصم منها، لا على قراءتنا ولا على قراءة مَن يعتبرهم شيوخ السنّة وعلماء التفسير والأصول.

١١-أخيراً قاس الخصم منكر السنّة بالمنافقين على اعتبار أن القرءان ذكر المنافقين بأنهم لا يريدون الاستماع للنبي لأنهم لا يريدونه ولا يحتاجونه، ثم زاد

بأن منكر السنّة أسوأ من المنافق لأن المنافق يُظهر بأنه يريد اتباع أمر النبي "لئن أمرتهم ليخرجن" لكن منكر السنّة لا يُظهر حتى هذا.

أقول: هذه النهاية في الفجور في الخصومة، وهي شيمة هؤلاء الأحزاب الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً، وهي عادة لهم قديمة ورثوها من أسلافهم.

لنُطهّر بيت الله من نجاسته أوّلاً إن شاء الله. القرءان يذكر عدم إرادة المنافقين الاستماع للنبي ولا يطيعون النبي الحاضر بينهم الذي يحكم لهم بما أنزل الله، ولم يذكر أنهم يتبعون كتاب الله وما يحكم به الرسول به لهم أو عليهم منه. فهم أصلاً لا يؤمنون بالله ورسوله وكتابه لا في قليل ولا في كثير، بل يرآون الناس. فهذا شيء، وما نحن فيه شيء آخر تماماً. مَن آمن بكتاب الله فقد آمن برسول الله الذي بلغه بالتبع، "أتعلمون أن صالحاً مُرسل من ربه قالوا إنا بما أُرسل به مؤمنون" "وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه". فَمَن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وقرأ كتاب الله وسعى للعمل بما فيه بأحسن ما يستطيعه، لا يُقاس أيها الفاجر بمن كفر بكل ذلك وهمّه الدنيا حصراً.

ثانياً، معاملة ما يدعي البعض أنه أمر النبي على أنه عين أمر النبي، شاهد على جهله العظيم بل كذبه أيضاً لأنه ولا واحد من المسلمين في الأرض كلها لا قديماً ولا حديثاً ولا حتى من أهل الروايات هؤلاء قد عُلم منه أنه يقبل

جميع المرويات على أنها عين أمر النبي. هذه دعوى ليس لها مدعي أصلاً، وإن كانت في قاعدة كلام هذا الفاجر في الخصومة. لأنه يماهي ما بين السنة وأمر النبي المذكور في القرءان، وأنّى له هذا. كل علماء الرويات أنكروا روايات وكذّبوها ورفضوها أو حتى أقرّوا بحسنها ولم يعملوا بالأمر الذي فيها لتأويل لهم في ذلك أيا كان. بل إن الحق أن معيارهم في تكذيب الروايات لعله يؤدي بهم إلى التكذيب برواية هي في الواقع صحيحة وصادقة، كأن ينكروا رواية بسبب مجهولية راو عندهم أو لأنه مبتدع بدعة عندهم تجعلهم يرفضون روايته أو غير ذلك من الاعتبارات التي وضعوها مع أنها عقلاً وواقعاً لا تدل بالضرورة على ما يريدونه فقد يصدق المنقول فعلاً وإن كان الناقل عند مَن ينتقده ما كان، ومع ذلك أباحوا لأنفسهم تكذيبها أو عدم العمل بها. فهل يدخلون هم أيضاً تحت الذين يرفضون العمل بأمر النبي لذلك؟ إن كان كذلك، فقد صاروا كلهم من المنافقين بل أسوأ من المنافقين كما يقول هذا الفاجر.

ثالثاً، لننظر في الآيات إن شاء الله لنرى تحريفه.

استشهد بآية {لم يأتوك}، فاقرأ الآية {يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنّا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سمّاعون للكذب سمّاعون لقوم آخرين لم يأتوك يحرّفون الكلم من بعد مواضعه

يقولون إن أوتيتم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فاحذروا ومَن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً} يكفي هذا القدر منها لتبيان أنها تتحدث عن أناس لا علاقة لهم بأهل القرءان مطلقاً.

فالآية أولاً تشير إلى الرسول الحاضر {لم يأتوك}، وهل نحن الآن نرى رسول الله ثم نتركه ولا نأتيه؟ الآية لا تتحدث عن رسول الله الذي هو كراسة أو دفتر فيه نقل فلان عن علان عن رسول الله، الآية تتحدث عن رسول الله الحاضر بينهم.

ثانياً، الآية تشير إليه باسم الرسول يعني سيحكم بما أنزل الله بضمان الله وطاعته بإذن الله مما يعني أن قبول حكمه هو قبول حكم الله، وهذا بخلاف الروايات التي لا صورتها ولا مفهومها مضمون وباعتراف أصحابها أنه عين ذات نفس كلام رسول الله. إلا إن كان هذا الفاجر يزعم أن قراءة كتاب البخاري والترمذي تساوي مجالسة رسول الله، فإن كان كذلك فيجب أن نصبح كلنا صحابة لأننا كلنا رأينا رسول الله وسمعنا منه ونقلنا عنه ! ولابد أن يكون كل مَن يأخذ أي رواية من كتب السنة كأنه أخذها من رسول الله مباشرة، وهذا لا يقول به ولا المجنون، وإن قال به مَن هو أسوأ من المجنون فسرعان ما سيتبين له ضلال ما هو فيه كأن يرى عدم فهمه أو تناقض الروايات أو

تعارض الأدلة الأصولية في فهمها وما إلى ذلك مما يشيب له الرأس وتتقطع الأعمار في محاولة الخلاص من متاهاته ومنعطفاته ومنزلقاته.

ثالثاً، الآية تتحدث عن أناس {يسارعون في الكفر} وصاحب القرءان يسارع في الإيمان. وتتحدث عن أناس {قالوا آمنّا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم} وصاحب القرءان ومريده لولا أنه آمن قلبه لما أذن الله له أصلاً بالإقبال عليه لقوله "سأصرف عن آياتي الذين يتكبّرون في الأرض بغير الحق" وأثبت زيادة الإيمان لمن يُقبل على القرءان "ننزل من القرءان ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين" وعن السورة قال "أيكم زادته هذه إيماناً".

رابعاً، الذين قال فيهم {لم يأتوك} هم الذين هادوا، {ومن الذين هادوا سمّاعون للكذب سمّاعون لقوم آخرين لم يأتوك} فالذين لا يأتونه هم الذين هادوا، وليس الذين آمنوا بالله وآياته، "فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون".

خامساً، إذا نظرنا في أوصاف الذين هادوا هنا سنجد أنها أشدّ انطباقاً على أصحاب الروايات من الفرق والشيع. لأن رسول الله يحكم بما أنزل الله، فَمَن جاء إلى كتاب الله وحكّمه وقرأه واستعان بالله لفهمه فهو أقرب إلى رسول الله وأولى به ممن لم يفعل ذلك. فانظر. قال عن الذين هادوا {سماعون للكذب} وكتاب الله كله صدق "لا يأتيه الباطل" لكن الروايات وباعتراف أصحابها فيها الصدق وفيها الكذب وأكثر المروي كذب أو فيه كذب أو يحتمل الكذب أو

يختلط بالكذب، فهذا الوصف أصحاب الروايات أولى به من أصحاب الآيات. ثم قال عن الذين هادوا {يحرفون الكلم من بعد مواضعه} وصاحب القرءان الذي ليس له بغية غيره لا مصلحة ولا دافع له في تحريف الكلم، لكن أصحاب الروايات الذين يريدون حمل الآيات على الروايات هم الذين ترى منهم التحريف ليل نهار ولا يبالون، وكذلك أصحاب المذاهب العقائدية والعملية الذين همّ الواحد منهم الانتصار لمذهبه وليس فهم كلام ربه متجرّداً لذلك عادةً. ثم قال عنهم {يقولون إن أوتيتم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فاحذروا} وأليس هذا بالضبط ما يقوم به أصحاب الروايات والمذاهب، فإذا عُرض عليهم الفهم من كتاب الله لا ينظرون فيه بقدر ما يقولون وغالباً بالحرف الواحد {إن أوتيتم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فاحذروا} يعني إن ورد في ما روي عن أسلافكم وإن وجدتموه في كتب مذاهبكم فخذوه وإلا فاحذروا. والأمثلة كثيرة جداً. كلما عُرض عليهم تحكيم كتاب الله في الأمّة رجعوا إلى سلفهم ومذاهبهم. وبعضهم يصرّح بذلك بلا حرج فيضع بينه وبين كتاب الله ما يسمّيه السنّة وفهم سلف الأمّة ورأي المشايخ من أتباع مذهبه الخاص به، ويعتبر ذلك عين الفهم في كتاب الله فإذا حاكمتهم إلى كتاب الله قالوا لا ندري هم أدرى منا بكتاب الله أو مَن نحن حتى نفهم كتاب الله، وعجباً، كيف عرفوا أن أولئك أدرى بكتاب الله إن كانوا هم أنفسهم لا يدرون ما في كتاب الله

بإقرارهم بعدم الفهم فيه أو عدم حقهم في دراسته والاستنباط منه أصلاً. كذب فوق كذب، ظلمات بعضها فوق بعض.

وهكذا، الآية جملة وتفصيلاً لا تعطي ما يريده الفاجر صاحب " السنة" بزعمه.

الآية الثانية التي ذكرها هي قوله تعالى {وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة إن الله خبير بما تعملون}

أقول: هذه أوّلاً تتحدث عن أناس يقسمون كذباً بأنهم سيتبعون أمر الرسول بالخروج يعني بالجهاد والهجرة ونحو ذلك مما يتعلق بالخروج أيا كان تفصيله فليس هذا محل بحثه، وليس هذا شأن أصحاب القرءان فإنهم يأتمرون ما استطاعوا بما أمرهم به الله ورسوله الذي بلغ كتابه إليهم.

ثانياً، وهو الأهمّ، هذه الآية تتحدث عن الرسول الحاضر الذي يأمر مباشرة {لئن أمرتهم} فلم يذكر فصلاً بين الرسول والمأمور، {قل لا تقسموا} فهذا خطاب من الرسول لهم، فالعلاقة هنا علاقة تواصل حية يقينية وليست علاقة تناقل ميتة مشكوكة.

ثالثاً، {لئن أمرتهم} الرسول يأمر بما أنزله الله عليه، ولا يأمر بما يخالف أمر الله. لكن هذا غير معلوم من المرويات بالضرورة، لا ما يسمونه صحيحاً ولا غيره، لأنك لا تعلم هل هذا أمر رسول الله أم لا على التحقيق لفظاً

ومعنى وسياقاً وظروفاً وبقية شروط الفهم للخطاب. فأين هذا من قوله {لئن أمرتهم} وبينهما ما بين الأرض والسماء بل ما بين الظلمات والنور.

هذه خلاصة ما أورده المنكر على أهل القرءان، ونسأل الله السلامة والعافية، والهداية إلى ما اختُلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي مَن يشاء إلى صراط مستقيم. والحمد لله رب العالمين.

…………………….